جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	الاثار السلبية لجائحة كورونا على التأمينات الإجتماعية
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The negative effects of the Corona pandemic on social insurance
إعداد	أحمد كامل عبدالمجيد محمود بسيوني
إشراف	ا.د / زينات محمد طبالة

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

الملخص:

جاءت جائحة كورونا "كوفيد – 19" لتذكر بأهمية نظم الحماية الاجتماعية الشاملة في توفير الأمن الاجتماعي للطبقات الضعيفة والعمالة الهشة ، مما يستدعي تجديد الدعوة لإعادة النظر في السياسات المالية وتوجيهها نحو نظم اجتماعية فعالة اكثر شمولا وعدالة و حيث ان تداعيات الجائحة وما خلفته من ازدياد في نسب الفقر والبطالة جراء التدهور في العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن اختلاف في انماط وآليات العمل في مجالات أخرى فأصبح الخيار صعب بين قبول ادخال المزيد من المرونة على علاقات العمل و الحقوق المكتسبة للعمال أو الانضمام إلى صفوف العاطلين ، كل ذلك شكّل ضغطا كبيرا على أنظمة الحماية الاجتماعية و كشف عن العديد من الفجوات والثغرات في تطبيقها مما يتطلب حوارا بناء بين مختلف الجهات الفاعلة لوضع الخطط وتطوير التشريعات واستحداث الآليات للتعامل مع المخاطر المرتبطة بأسواق العمل وما طرأ عليها من تغيرات جراء الجائحة .

لذا فقد تناول البحث جائحة كورونا من حيث تعريفها واثارها الايجابية والسلبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة وكذلك تناول البحث منظومة التأمينات الاجتماعية من حيث مفهومها وأهدافها التى تسعى الى تحقيقها ومدي تأثير جائحة كورونا عليها وعلى قدرتها على تحقيق هذه الاهداف وما الاجراءات التى اتخذتها للحد من تأثير الازمة على المؤمن عليهم واصحاب المعاشات .

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا ، التأمينات الاجتماعية ،الاثار السلبية.

Abstrac:

Corona Covid-19 reminds us of the importance of comprehensive social protection systems in providing social security for vulnerable classes and fragile employment, which calls for renewed advocacy for a review of fiscal policies and directing them towards more comprehensive and fairer effective social systems, as the repercussions of the pandemic and the resulting increase in poverty and unemployment due to the deterioration in many economic activities and differences in the patterns and mechanisms of work in other areas have

become a difficult choice between accepting greater flexibility in working relations and rights. Gained for workers or joining the ranks of the unemployed, all of this has put a great pressure on social protection systems and revealed many gaps and gaps in their application, which requires a constructive dialogue between the various actors to develop plans, develop legislation and develop mechanisms to deal with the risks associated with the labor markets and the changes that have occurred as a result of the pandemic.

Therefore, the research addressed the Corona pandemic in terms of its definition and its positive and negative effects and the extent of its impact on the world economy in general and the Egyptian economy in particular, as well as the research of the social insurance system in terms of its concept and objectives that it seeks to achieve and the extent of the impact of the Corona pandemic on it and its ability to achieve these goals and what measures it has taken to reduce the impact of the crisis on the insured and pensioners.

Keyword: Corona crisis, social insurance, negative effects.

المقدمة:

لقد خلقت جائحة كورونا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية لذلك ادت الاجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس الي حدوث هبوط اقتصادي علي مستوي العالم وحدوث خلل في الاستقرار المالي العالمي حيث انخفضت اسعار الاصول الإستراتيجية الي مستويات متدنية جدا منذ تفشي هذا الوباء ويعد هذا الانخفاض الذي حدث منذ بداية انتشار فيروس كورونا أكبر انخفاض يشهده العالم بعد الانخفاض الذي حدث في عام 2008 نتيجة الازمة المالية في ذلك الوقت لذا سوف نحاول من خلال هذا البحث تتبع الاثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري بصفة عامة والتأمينات الاجتماعية بصفة خاصة.

أن فيروس كورونا لايمثل المعاناة البشرية التي يواجها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوي الاقتصادي ايضا. ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه إلى انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الجائحة التي لا يعرف الاقتصاديون في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شئ رأسا علي عقب نتيجة هذه الجائحة وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة.

واكد ايضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الاوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لانه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبري ومن اهمهم (الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية) ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بجائحة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوي العالمي والسبب في ذلك هو ان هذه الدول تمثل حوالي 41%من الصادرات الصناعية علي مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي[1]، وقد انسحبت هذه التأثيرات على جميع المؤسسات ومنها التأمينات الاجتماعية التي تهدف الى ضمان مستوى مناسب لمعيشة كل مؤمن عليه عند فقد القدرة على الكسب حيث تقدم له الضمان المادى ، والخدمات الصحية فى حال العجز والاصابة والمرض والشيخوخة وكفالة من يتركهم المؤمن عليه أو من كان يعولهم قبل وفاته.

1 https://democraticac.de

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على:

1- تأثيرجائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي والمصري .

2- التعرف على منظومة التامينات الاجتماعية وأهدافها .

1. التعرف على الاثار السلبية لجائحة كورونا على منظومة التامينات الاجتماعية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعة وهو جائحة كورونا العالمية التي لم تنتهي بعد ولا تزال تهيمن على حياتنا وكذلك التأمينات الاجتماعية التي تمثل شبكة الحماية الاجتماعية ضد العديد من المخاطر ومنها خطر انقطاع الدخل الذي قد تسببه جائحة كورونا وبالتالي جاءت الأهمية كالتالي:

1- للبحث اهمية علمية حيث يحاول التعرف على التأثيرات السلبية التي أحدثتها جائحة كورونا التي لاتزال تلعب دورا هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على التأمينات الاجتماعية .

2- للبحث أهمية خاصة بالباحث لخبرته في مجال التأمينات الاجتماعية لذا سوف يحاول البحث الوصول الى نتائج تفيد الناحية العملية للباحث .

3- سوف يحاول البحث الوصول الى نتائج تساعد المخطط وبالتالى يضع الاثار السلبية لجائحة كورونا على التأمينات الاجتماعية نصب أعينه عند وضع الخطط التنموية .

يعد موضوع تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي والمصري في الوقت الراهن من ابرز الموضوعات التي ظهرت علي الساحة الدولية في الايام الاخيرة لعام 2020 ,ويعد محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين حول العالم لمعرفة مدي تأثيره علي اقتصاد اي دولة ، لذا تمثلت مشكلة البحث فى التعرف على اثار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتأمينات الاجتماعية بصفة خاصة باعتبارها وسيلة الحماية للمنتفعين بالمعاشات والعمال وأصحاب الأعمال على حد سواء.

فروض أو تساؤلات البحث:

يقوم البحث علي تساؤل رئيسي مؤداه هل اثرت جائحة كورونا التى عبرت كل الحدود واثرت على كل الاقتصاديات على التأمينات الاجتماعية التى تعتبر وثيقة الحماية للمؤمن عليهم وينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:-

1- كيف أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري بشكل عام ؟

2- هل استطاعت التأمينات الاجتماعية تقديم الحماية الكافية لأصحاب المعاشات والمؤمن عليهم فى ظل جائحة كورونا ؟

3- ما هى التكلفة التى تكبدتها منظومة التأمين الإجتماعى من جراء أثر جائحة كورونا ؟

حدود البحث:

1) الحدود البشرية:

المؤمن عليهم واصحاب المعاشات.

2) الحدود الجغرافية:

جمهورية مصر العربية.

3) الحدود الموضوعية:

الاثار السلبية لجائحة كورونا على التأمينات الاجتماعية .

منهج البحث:

إن دراسة العلاقة بين جائحة كورونا والتأمينات الاجتماعية من الدراسات التي ترتبط بالعديد من العوامل تأثرا وتأثيرا،لذلك سوف يستخدم البحث :

1- المنهج الاستقرائي:

التي تتمحور مبادئه حول ملاحظة واقع جائحة كورونا وتأثيرها علي الاوضاع الاقتصادية العالمية بصفة عامة والتأمينات الاجتماعية بصفة خاصة وايضا ملاحظة الجهود المبذولة لمواجهة هذا الوباء والخروج منه بأقل خسائر ممكنة

2- المنهج الوصفي:

لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالبحث من خلال الرجوع الى المتوفر من المراجع العلمية والدوريات والتقارير والبحوث والمؤتمرات العلمية المتعلقة بموضوع البحث والعمل علي تحليلها لاستخلاص النتائج التي تفيد في تحقيق الاستفادة العلمية من البحث.

الدراسات السابقة:

يحاول البحث العلمي دائما الوصول الى نتائج تحاول تغيير حياة البشر الى الافضل أو الوصول الى الوسائل والطرق التي يمكن بها مواجهة الازمات والمشاكل التي تواجه الانسان ولذا سوف نعرض اهم

الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث ،سواء كانت دراسات خاصة بجائحة كورونا أو بالتأمينات الاجتماعية ،لنستخلص منها مايضيف لهذا البحث ويثريه وسوف نتناول تللك الدراسات فى محوريين كما يلى :

اولا: دراسات خاصة بجائحة كورونا .

ثانيا: دراسات خاصة بالتأمينات الاجتماعية .

اولا :الدراسات الخاصة بجائحة كورونا:

1- دراسة عثمان محمد عثمان ، بعنوان وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية ،معهد التخطيط القومى بالقاهرة ضمن سلسلة أوراق الأزمة 2020[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، وهدفت الى تناول الاثار الإقتصادية لوباء كورونا الخطير .

وتوصلت الدراسة الى غلبة الانطباع بأن العالم على وشك العودة للأوضاع المعتادة ،بغير توافر المصل والعلاج ستبقى الحياة الاقتصادية منكمشة ،التوسع فى عملية الفحص والتتبع مهم للغاية لكبح جماح الوباء ،على الدول توجيه الطاقة الانتاجية القائمة لسد الفجوة المتزايدة فى المعدات والاجهزة الازمة للتعامل مع الوباء ،ضرورة بناء رأس المال البشرى لزيادة الانتاجية .

2- دراسة سحر عبود واخرون ، بعنوان " التداعيات المحتملة لأزمة كوروناعلى النمو الإقتصادى فى مصر"، 2020[2]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ،وهدفت الى تناول تداعيات أزمة كورونا على النمو الإقتصادى العالمى, الاثار المحتملة لأزمة كورونا على النمو الإقتصادى فى مصر, والسياسات الإقتصادية لمواجهة الازمة على مستوى العالم وفى مصر, ومحاولة تقدير الأثر الأولى للسياسات على النمو الإقتصادى فى مصر, والتدخلات المقترحة لدفع النمو الإقتصادى فى مصر.

توصلت الدراسة الى أن الأزمة تعتبر بمثابة فرصة لاعادة الأولويات الخاصة بالإنفاق العام بشقيه الجارى والاستثمارى وتوجيه الولوية نحو الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار لتحقيق التنمية ،ضرورة التعجيل بإطلاق استراتيجية الاحلال محل الوردات وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمى ،ضرورة مراجعة الفلسفة وراء السياسة الاقتصادية الكلية وتوجيهها بشكل محفز للانتاجية الكلية .

1 عثمان محمد عثمان ، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية "سلسلة أوراق الأزمة" ،معهد التخطيط القومى ، القاهرة، **2020**

2 دراسة سحرعبود واخرون ، " التداعيات المحتملة لأزمة كوروناعلى النمو الإقتصادى فى مصر", سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

3- دراسة فادية محمد عبدالسلام بعنوان" تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج",2020[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول تداعيات كورونا على مسار الهجرة والتحويلات فى العالم من واقع بعض الدراسات والتقارير الدولية, ثم التعرف على خصائص الهجرة والتحويلات حيث كشف إنتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل وصعوبة إستدامة التحويلات, والتعرف على خصائص الهجرة والتحويلات ومن ثم الأثر المتوقع من إحداث خلل فى الإيرادات بالعملات الصعبة ومن ثم على توقعات معدل البطالة بعد عودة جزء من العمالة ونطاق الإستغناءات المحتملة.

وخلصت الدراسة الى أن جهود دعم العمالة غير المنتظمة قد ساهم فى خفض التدهور فى مستوى معيشتهم لكنه غير كافى فى ظل غياب اعانات البطالة ، ادى قيام الحكومة بتخفيض سعر الفائدة ثم إصدار شهادة البنك الاهلى بأسعار 15% يعد من الاجراءات المتعارضة التى ادت الى حدوث ارتباك فى البنوك، أن المهم هو زيادة رؤوس أموال الشركان ورفع مستوى اداءها وليس شراء الاسهم وخلق ازمة سيولة .

4- دراسة هبه جمال الدين، بعنوان " مستقبل مبادرة الحزام والطريق فى ظل جائحة فيروس كورونا ومجالات التعاون الممكنة أمام صانع القرار المصرى" 2020[2]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول السيناريوهات المطروحة دولياً حول مستقبل مبادرة الحزام والطريق, وأبرز السياسات الممكن طرحها على المخطط المصرى لتعظيم المكاسب المصرية من المبادرة فى ظل الجائحة.

وخلصت الدراسة الى أن هناك ثلاث سناريوهات لتعامل الصين مع الجائحة والتي تنوعت بين التفاؤل والوسطى والتشاؤم ، أن هناك مجالات تعاون بين مصر والصين غلب عليها طابع الدبلوماسية البيضاء أو "مبادرة الحزام والطريق الطيبة "،وجود محددة هامة فى العلاقات بين مصر والصين وروسيا.

5- دراسة حسين صالح بعنوان" تداعيات أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصرى،2020[3]:

1 فادية محمد عبدالسلام ،" تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج" سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

2 هبه جمال الدين، " مستقبل مبادرة الحزام والطريق فى ظل جائحة فيروس كورونا ومجالات التعاون الممكنة أمام صانع القرار المصرى" سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

3 حسين صالح ،" تداعيات أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصرى " ، سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول السياسات المقترحة لتصحيح الإختلال فى ميزان المدفوعات وهى سياسات تحديد أولويات للاستثمار من زاوية مواجهة تداعيات أزمة كورونا, فضلاً عن التصحيح المرحلى لإختلال ميزان المدفوعات, تعزيز التعاون الإقليمى والعالمى.

خلصت الدراسة الى ان ازمة كورونا ارتفاع التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبى المباشر ،ارتفاع المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الاجل ، معظم صهدرات مصر من المنتجات النفطية ،يصعب تقدير أهداف الصادرات والواردات فى ميزان المدفوعات قبل أزمة كورونا ويزداد عدم اليقين بعد الازمة نتيجة التغيرات فى التجارة العالمية .

6- دراسة محمد إبراهيم محمد واخرون، بعنوان " أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الإجتماعى بمصر 2020[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول تاثير جائحة كورونا على شبكات الحماية الإجتماعية ومستقبل شبكات الأمان الإجتماعى بعد الأزمة (الحالة المصرية).

وخلصت الدراسة الى هشاشة الاقتصاد العالمي نظرا لزيادة الوزن النسبي لقطاع الخدمات وتأثر هذا القطاع بسهولة بانتشار الاوبئة ، اثرت جائحة كورونا بشكل هائل على الفئات الضعيفة والمهمشة والفقيرة ، ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق فى مختلف دول العالم مما عظم من دور شبكات الحماية الاجتماعية .

7- دراسة حنان رجائى عبداللطيف، بعنوان: " المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا "، 2020[2]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول الأثار الإقتصادية لأزمة كورونا على شركات القطاع الخاص والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمساندة القطاع الخاص, ودور مقايضة الصحة العامة بالصحة الإقتصادية فى إحتواء الأزمة, والكيفية التى تعامل بها القطاع الخاص مع هذه الجائحة, وأهم التجارب والمبادرات العالمية والمحلية فى المسئولية المجتمعية, ومواطن الضعف فى المسئولية المجتمعية التى كشفت عنها الأزمة, والإجراءات التى يجب على القطاع الخاص إتباعها للمساهمة فى إحتواء الأزمة من واقع المسئولية المجتمعية.

1 محمد إبراهيم محمد واخرون، " أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الإجتماعى بمصر " ، سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020

2 (حنان رجائى عبداللطيف ، " المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا " سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

توصلت الدراسة الى أن الأزمة أظهرت غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية لدي البعض وعدم إدارك بعض أصحاب الشركات للالتزامات الواجبة عليهم تجاه مجتمعاتهم، وضعف الوعى لديهم حول مازيا التزامهم الأخلاقي والإنساني تجاه مجتمعاتهم، بل وصل الأمر لدى البعض للتربح من الأزمة.

8- دراسة سلوى محمد مرسى واخرون ، بعنوان: " تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى ", 2020[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول أثر تفشى فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى العالمى والمصرى, وجهود مصر لمواجهة أثار جائحة كورونا.

خلصت الدراسة الى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية والانتاجية على مستوى العالم قد تعرضت لخسائر كبيرة بسبب فيروس كورونا ويعد قطاع السياحة والسفر من أهم القطاعات تأثرا بالجائحة ،هناك تحديات كبيرة تواجه قطاع السياحة بسبب ازمة كورونا ،اصدرت الحكومة المصرية العديد من الاجراءات للحد من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على قطاع السياحة مثل بناء قاعدة بيانات للعاملين وعمل دورات تدريبية لهم وصرف إعانات للعاملين .

9- دراسة عصام محمد الجوهرى ، بعنوان: " تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر الفرص والتهديدات,2020[2]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى تناول تحليلاً للفرص والتهديدات التى تواجه صناعة تكنولوجيا المعلومات فى ظل أزمة كورونا فى مصر, من خلال الوقوف على الوضع الحالى فى مصر والعالم وتأثير الأزمة عليه والفرص المتاحة. ثم وضع مقترحات للأخذ بها لتحسين الصناعة ومحاولة إستغلالها للتغلب على الأزمة الحالية. وتوصلت الدراسة الى أن الصناعة المحلية قادرة على مساعدة جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الصحة ،زيادة استخدام المواقع الاكترونية فى التعلم والعمل عن بعد وفى التجارة الا أن هذا الطلب موجه الى المواقع الاجنبية ، خلق الفرص أمام صناعة البرمجيات للنمو وتحقيق المكاسب ،تأخر مصر نسبيا عن بعض دول العالم التى تدعم الصناعة بسبب ضعف السيولة وقصور البنية التحتية وعدم التطبيق الكامل للتحول الرقمى .

1 سلوى محمد مرسى واخرون ، بعنوان: " تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى " ، سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020.

2 دراسة عصام محمد الجوهرى ، بعنوان: " تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر الفرص والتهديدات" ، سلسلة أوراق الازمة ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، 2020

ثانيا: الدراسات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية:

1- دراسة محمود عبدالحى واخرون ،بعنوان "المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية "الواقع وإمكانيات التطوير ،2006 [1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وتهدف الى التعرف على نظم المعاشات والتأمينات فى بعض دول العالم للوقوف على أهم الخصائص والسمات المشتركة فى هذه الانظمة ومدى وجود تباين بينها ،والتعرف على نظام التأمينات الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية من حيث التطور التاريخى والقوانين المنظمة والمستحقين للمعاشات كماهدف البحث الى التعرف على المشاكل والمعوقات التى يعانى منها نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .

خلصت النتائج الى أن نظام التأمينات والمعاشات يواجه مشكلة تخلف الايرادات السنوية الجارية "الاشتراكات " عن ملاحقة النفقات السنوية الجارية "المزايا" وفى ذلك لا يختلف نظام المعاشات والتأمينات المصري عن النظم المماثلة القائمة على الميزانية السنوية ،وأن الحكومات المتعاقبة فى مصر جعلت منها دولة متميزة سواء من حيث طول فترة تطبيق النظام دون مشكلات تخص الملاءة المالية أو من حيث التوسع فى معدل تغطية المواطنين مع امتداد سن المعاش للبنين الى 26 سنة وللبنات حتي الزواج مع حق استعادة المعاش عند الطلاق أو وفاة الزوج ،وضرورة استقلال أموال التأمينات والمعاشات عن وزارة المالية حتي يمكن استثمارها بما يعود بالنفع على اصحاب المعاشات دون أن يكون لوزارة المالية سلطة التحكم فى هذه الأموال .

2- دراسة سامية إبراهيم ، بعنوان "إصلاح نظام المعاشات فى مصر" , 2007 [2] :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الى التعرف على توجه الدولة لربط الحقوق التأمينية بالاشتراكات المدفوعة ورفع كفاءة إستثمار أموال التأمينات من خلال صناديق الإستثمار الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أن نظام المعاشات فى مصر تعانى من إنخفاض الحصيلة الفعلية للاشتراكات مقارنة بقيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة.

3- دراسة أمينة خيرى إبراهيم على ، بعنوان: الإستدامة المالية لنظام التأمينات الإجتماعية فى مصر، 2008م[3].

(1)محمود عبدالحى واخرون، المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية "الواقع وإمكانيات التطوير ، معهد التخطيط القومي،القاهرة ،2006 .

(2) سامية إبراهيم ، "إصلاح نظام المعاشات فى مصر" , وزارة المالية ،القاهرة ، 2007 .

(3)أمينة خيرى إبراهيم على ، الإستدامة المالية لنظام التأمينات الإجتماعية فى مصر, رسالة ماجستير، كلية التجارة ،جامعة عين شمس, 2008 .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وهدفت الدارسة الى بيان مدى مقدرة نظام التأمينات الاجتماعية على تحقيق هذه الإستدامة المالية ، وتحليل نظام التأمينات الاجتماعية ، والأوجه الاستثمارية المتبعة لإستثمار موارد النظام التأمينى بشكل يخدم الاقتصاد المصرى عامة والنظام التأمينى خاصة .

توصلت الدراسة إلى ضعف الإستدامة المالية لنظام التأمين الإجتماعى وأرجعت السبب الرئيسى لذلك الى سوء إدارة وإستثمار الفوائض المالية للنظام التأمين الاجتماعى ، وأن تطور المزايا التأمينية التى يكفلها نظام التأمينات الاجتماعية المصري يعكس مدى التزام الحكومات المتعاقبة برعاية المستفيدين من النظام لمقابلة تكاليف المعيشة المرتفعة ، مما إستوجب معه ضرورة تطوير وإعادة هيكلة النظام التأمينى الحالى من أجل دعم قدرته على التواصل والإستمرار على المدى الطويل.

4- دراسة أحمد بديع بليح ،بعنوان التأمين الإجتماعى وإعادة توزيع الدخل القومى . , ضمن أبحاث المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين, فى نوفمبر 1985[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وهدفت الدراسة الى التعرف على مدى تحمل الخزانة لاعباء التأمين الاجتماعى والاثار الاقتصادية الناتجة عن ذلك .

توصلت الدراسة إلى ضرورة تحمل الخزانة العامة المزيد من الإنفاق للعمل على تحسين توزيع الدخل, وأن التأمين الإجتماعى فى مصر لا يجاوز كونه عقد تأمينى بلا أثر إقتصادى (توزيعى).

5- دراسة مصطفى كمال مظهر ، بعنوان أثر بورصة الأوراق المالية فى إعادة هيكلة محفظة الإستثمار بالهيئة القومية للتأمين الإجتماعى ، 1998[2]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وقد إعتمد الباحث فى قياس درجة خطورة محفظة الإستثمار على نموذج ماركوويتز.

وهدفت الدراسة الى تناول تأثير عائد الإستثمارعلى أموال التأمينات الإجتماعية بالإستثمار فى بورصة الأوراق المالية. وكذلك حساب تكلفة الفرصة الضائعة لعائد محفظة إستثمارات التأمينات الإجتماعية.

وتوصلت الدراسة الى توجيه الجانب الاكبر من أموال التأمينات الى بنك الاستثمار القومى واعتماد الحكومة على هذه الاموال فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وارتفاع درجة الخطورة فى

1 أحمد بديع بليح ، التأمين الإجتماعى وإعادة توزيع الدخل القومى , المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين, القاهرة ،1985

2 (2)مصطفى كمال مظهر ، أثر بورصة الأوراق المالية فى إعادة هيكلة محفظة الإستثمار بالهيئة القومية للتأمين الإجتماعى ، مجلة أفاق جديدة, كلية التجارة , جامعة المنوفية , 1998.

استثمار اموال التأمينات ،عدم إكتمال البيئة الاقتصادية والاستثمارية لاداء البورصة مما يجعل من الضرورى تجنب مخاطر الاستثمار فيها .

الفجوة البحثية:

من خلال الدراسات السابقة نجد أن الدراسات الخاصة بالكورونا أهتمت بدراسة التبعات الاقتصادية للكورونا على الاقتصاد العالمى والمصرى من خلال دراسة التأثير الناتج على ميزان المدفوعات وتحويلات العاملين بالخارج وصناعة تكنولوجيا المعلوماتوغيرها من المتغيرات الاقتصادية والتعرف على الدور الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى خلال الازمة وكذلك اهتمت بالتعرف على تأثير الكورونا على بعض القطاعات المتضررة مثل السياحة والطيران دون دراسة تأثير الجائحة على منظومة التأمينات الاجتماعية باعتبارها أداة هامة تساعد على التقليل من حدة الازمة على شريحة كبيرة من المجتمع .

كما أهتمت الدراسات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية بدراسة التطور التاريخى لنظم التأمينات فى مصر ودول العالم واليات اصلاح نظام التأمينات الاجتماعية و بيان مدى مقدرة نظام التأمينات الاجتماعية على تحقيق الإستدامة المالية ، وتحليل نظام التأمينات الاجتماعية ، والأوجه الاستثمارية المتبعة لإستثمار موارد النظام التأمينى بشكل يخدم الاقتصاد المصرى عامة والنظام التأمينى خاصة كما أهتمت بدراسة أثر التأمينات الاجتماعية على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل .

يوخذ على معظم الدراسات السابقة أنها لم تتعرض لدور التأمينات الإجتماعية وما لعبته من دور مجتمعى خلال جائحة كورونا التى اثرت بالسلب على معظم القطاعات ومنها التأمينات الاجتماعية لذا سوف يحاول البحث التعرف على الاثار السلبية لجائحة كورونا على التأمينات الاجتماعية ومدى قدرتها على مواجهة تلك الاثاروالتعرف على الاجراءات التى اتخذتها لاحتواء الازمة.

(1) تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري1:

وسوف يتم تناول هذا الجزء من خلال الاتى:

اولا :ماهو فيروس كورونا وما اثاره الايجابية ؟

ثانيا : تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي .

ثالثا : تأثيرفيروس كورونا على الاقتصاد المصري .

---

(1) https://demcac.de.

رابعا : اجراءات مصر لمواجهة فيروس كورونا.

اولا : ما هو فيروس كورونا وما اثاره الايجابية ؟

فيروسات كورونا تعد سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والانسان وتصيبه بالعديد من الامراض التنفسية منها نزلات البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة التي تعرف باسم (سارس).ولكن فيروسات كورونا تسببت في فيروس جديد يسمي كوفيد _19 وظهر فيروس كوفيد_19 في وهان الصينية حيث لم يكن هناك علم بانتشار هذا الفيروس الجديد قبل بدء انتشاره في مدينة وهان الصينية في ديسمبر عام 2019 .وقد تحول الان الي وباء اصاب كل دول العالم .ويسبب هذا الفيروس اعراض كثيرة مثل الحمي والسعال الجاف والارهاق والصداع وفقدان حاسة الشم والتذوق كما أنه يسبب صعوبة التنفس ويسبب ايضا احتقان الانف .والسبب الذي أدي الي انتشار هذا الفيروس بشكل سريع هو أن اعراضه قد لا تظهر علي الشخص المصاب في حال اصابته بفيروس كوفيد_19 وقد يكون الشخص مصاب بهذا الفيروس ولا تظهر عليه اعراض المرض الا بعد مرور اسبوعين .ومن الاسباب التي ساعدت في انتشار هذا الوباء هو أنه ينتقل عن طريق لمس الاشياء والاجسام التي تتساقط عليها القطيرات من الشخص المصاب من خلال فمه او أنفه عندما يتكلم او يسعل او يعطس ونتيجة لانه ينتشر من خلال الكلام او العطس او السعال جاءت قرارات اي دولة بتقليل أعداد الافراد في كافة قطاعات الدولة وغلق العديد من النوادي والاماكن الترفيهية وغلق العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة لتقليل الاختلاط بين الافراد والحد من انتشار هذا الفيروس التي يدعي بفيروس كوفيد_19.وينتشر هذا الفيروس بين كبار السن الذين يعانون من الامراض المزمنة مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم والقلب ومرض السكري.

الاثار الايجابية لجائحة كورونا :

تتمثل الجوانب الايجابية في انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبري وذلك بسبب خفض الصين الطلب علي المواد البترولية ونتيجة لذلك انخفض سعر برميل النفط من 52.5 دولار الي حوالي 45.3 دولار كما أن أزمة كورونا جاءت الي حد ما في صالح الدول النامية التي تحصل علي وارداتها من الدول الكبري مثل الصين ونتيجة لانخفاض طلب الدول الكبري علي المواد الخام التي تدخل في الصناعات الكبري أدي ذلك الي انخفاض الاستيراد من الدول الكبري من قبل الدول النامية وحيث يساعد الدول النامية علي استغلال مواردها والاعتماد علي نفسها في تصنيع ما تحتاجه من منتجات بدل من الاستيراد من الدول الاخري .

وهناك العديد من الجوانب الايجابية علي المستوي الاجتماعي وعلي المناخ البيئي ايضا حيث تمثلت الجوانب الايجابية علي المستوي الاجتماعي في تحقيق الترابط والتماسك الاسري بين افراد الاسرة حيث جمع شمل الاسرة ونتيجة العزل المنزلي الذي فرضه هذا الوباء علي المجتمع اصبحت الاسرة تناقش مشاكلها الاجتماعية .واصبحت النظافة الشخصية شئ مقدس عند كل فرد في الاسرة خوفا من أن يصاب أحدهما بهذا الفيروس ,ومن ابرز الايجابيات علي المستوي الاجتماعي ايضا هو انخفاض معدلات الجرائم بسبب التزام الجميع بالحظر التي فرضته الدولة .

ويعد من أبرز ايجابيات كورونا أنه جعل البيئة وكوكب الارض يتنفس بشكل جيد بعد أن ازادت فيه معدلات الانبعاث الحراري وزيادة معدلات التلوث في دول العالم بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن المصانع الكبري في الدول .ونتيجة لهذا الوباء أغلقت الكثير من المصانع وتوقفت العديد من الانشطة الاقتصادية وترتب علي ذلك انخفاض معدلات التلوث وانخفاض ثقب الاوزون.

وقد كان لفيروس كورونا تأثير كبيرعلي مسار عملية التعليم في أي دولة فمنذ أن بدأت الازمة في الانتشار وزيادة معدلات الاصابة كان من الصعب علي اي دولة أن تستكمل مسار العملية التعليمية بالطريقة التقليدية حتي لا يحدث تزاحم في المؤسسات والمنشأت التعليمية منعا لزيادة الاصابات بين الطلاب. فلجأت الدولة الي طرق اخري من أجل استكمال مسار العملية التعليمية وكان من اهم الوسائل التي لجأت لها الدولة هو التعليم عن بعد .

ومن ضمن ايجابيات فيروس كورونا ايضا أنه اتاح مجالا للعمل من خلال المنزل من خلال الانترنت مثل التسويق الالكتروني وغير ذلك فيستطيع الفرد التي يجيد استخدام تكنولوجيا بشكل جيد أن يعمل وهو مقيم في المنزل ويحصل علي دخل يمكنه من العش بشكل جيد.

ثانيا: تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي:

إن جائحة كورونا لم تكن معروفة قبل عام، لكنها "سرعان ما أصبحت عدسة جديدة للطريقة التي ننظر بها إلى كل ما نفعله لدعم التنمية"

يقف العالم كله في حالة خوف وقلق من الجائحة التي اجتاحت كل دول العالم في الايام الاخيرة ,ويشاهد بصمت تطورات هذا الفيروس اللعين التي نبع من الصين والتي تعد اكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي حققت خسائر فادحة جراء هذا الوباء ,ونتيجة لهذا الوباء فقد توقفت كل عمليات التنمية الاقتصادية وانخفضت معدلات التجارة الدولية علي مستوي العالم.

وضع التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا:

لقد اثرت ازمة كورونا علي التجارة الدولية في ثلاث الشهور الاولي من هذا العام بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد .ولكن جائحة كورونا تحمل في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية.

لكن الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضعفة وتتمثل في انخفاض مبيعات العديد من كبري الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة أبل وشركة شيفرولية ونتيجة انخفاض مبيعات تلك الشركات فقد تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الامريكي لانه يمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

والسبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة علي الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت علي العديد من المدن الصناعية مثل القطيف في المملكة العربية السعودية واحدي مدن الصين والتي تتمثل في وهان التي كانت منبع الوباء والتي تعد في الوقت نفسه المسؤلة عن اغلب الصادرات الصينية من السوفت وير والتكنولوجيا مما أدي الي انخفاض أثمان النحاس علي المستوي العالمي لانه المادة الخام الاساسية التي تدخل في صناعة الالكترونيات .

أن فيروس كورونا لايمثل المعاناة البشرية التي يواجها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوي الاقتصادي ايضا .

ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه الي انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الازمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شئ رأسا علي عقب نتيجة هذه الجائحة وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة .

واكد ايضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الاوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لانه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبري ومن اهمهم (الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية) ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوي العالمي والسبب في ذلك هو ان هذه الدول تمثل حوالي 41%من الصادرات الصناعية علي مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي.

وبتعبير أحد الاقتصاديين عندما تعطس هذه الدول تصاب بقية دول العالم بالبرد فهذه الاقتصاديات تتمثل في الولايات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا والصين وكوريا .

ولقد نشر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مذكرة في 4مارس 2020 موضحا فيها تأثير فيروس كورونا علي التجارة الدولية والاثار الاقتصادية المترتبة عليه ويوضح التقرير التي جاء في المذكرة أنه حدث انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي 20درجة وهو ما يمثل ادني حد انخفاض سجلته الصين منذ عام 2004وهذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الانتاج بنسبة 2% وهذا الانخفاض تسبب في انخفاض يقدر بحوالي 50مليار دولار امريكي في التجارة بين الدول وكما وضح ان القطاعات الاكثر تضررا من هذا الانخفاض هي صناعة الادوات الدقيقة والالات واجهزة الاتصالات ومعدات السيارات .

يقدر حجم الخسائر التي حققتها الاقتصاديات الاكثر تضررا في مناطق مثل الاتحاد الاوروبي نتيجة هذه الازمة حوالي 15.5 مليار دولار وبلغ حجم خسائر اليابان حوالي 5.2 مليار دولار .

وتعد الولايات المتحدة الامريكية من أكثر الدول التي تأثرت صادراتها بسبب أزمة كورونا حيث انخفضت صادرات أمريكا بحوالي 9.6في المئة الي 187.7 مليار دولار حيث تراجعت حجم الواردات في امريكا وقدرت بحوالي 9.6% الي 232.2 مليار دولار في شهر مارس الماضي ليرتفع حجم العجز التجاري الي حوالي 44.4 مليار دولار في ظل جائحة كورونا وفق لما صرحت بيه وزارة التجارة الامريكية ,ولقد انكمش الاقتصاد الامريكي بنسبة 4.8% خلال الربع الاول من العام الحالي بسبب الضغوطات الحادة التي فرضها فيروس كورونا علي كل دول العالم واكد مكتب التحليل الاقتصادي الامريكي ان الاقتصاد الامريكي انكمش في خلال 3اشهر من هذا العام بشكل اسرع منذ الازمة المالية التي مر بها في عام 2008 .

وكان من المتوقع أن فيروس كورونا لو ظهر في بلد اخري غير الصين لما كان له صدي واسع كما حدث الان لان الصين تعد من الدول الصناعية الكبري التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الاخري مثل دول النامية وعلي سبيل المثال تعد الصين اكبر مستور د للبترول من دول الخليج حيث تمثل الصين نحو 16%من الناتج المحلي العالمي .

تضرر الوضع المالي والاسهم العالمية في ظل أزمة كورونا:

لقد خلقت أزمة كورونا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية لذلك ادت الاجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس الي حدوث هبوط اقتصادي علي مستوي العالم وحدوث خلل في الاستقرار المالي العالمي حيث انخفضت اسعار الاصول الخطرة الي مستويات متدنية جدا منذ تفشي هذا الوباء ويعد الانخفاض الذي حدث في اسعار الاصول الخطرة منذ بداية انتشار فيروس كورونا أكبر انخفاض يشهده العالم بعد الانخفاض الذي حدث في عام 2008نتيجة الازمة المالية في ذلك الوقت .فعلي سبيل المثال تحمل العديد من اسواق الاسهم في اقتصاديات الدول الكبري والصغري انخفاضات بنسبة 30%او اكثر ونتيجة لفيروس كورونا و بدأت تظهر الضغوطات علي الاسواق الكبري للتمويل قصير الاجل مثل السوق العالمية للدولار الامريكي .

ونتيجة التقلب الشديد التي حدث في السوق المالي العالمي حدث تراجع شديد في سيولة الاسواق الدولية مثل سوق سندات الخزانة الامريكية .ولقد حدث تذبذب في السوق المالي في 3 اشهر الماضية علي نحو غير مسبوق عليه حيث ارتفعت اسعار السندات الحكومية الي مستوي مرتفع جدا في 6مارس 2020في حين تراجعت اسعار الاسهم علي المستوي العالمي بسبب الاختلالات التي سببها فيروس كورونا ,حيث انخفض العائد علي السندات الحكومية لاجل 10سنوات الي حوالي 0.7%حيث كان العائد في بداية العام الحالي حوالي 1.9% وسجلت كلامن السندات الحكومية البريطانية والالمانية مستويات قياسية ايضا في انخفاض معدلات العائد علي السندات نتيجة انخفاض في اثمان تلك السندات.

وأوضحت (صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية) أن العائد علي السندات الخزانة الامريكية لاجل 10سنوات تراجع باكثر من 0.3%في بداية شهر مارس وهذا يعتبر اكبر انخفاض منذ حدوث الازمة المالية عام 2008 وفي الوقت التي كانت تنخفض فيه العوائد علي السندات نتيجة ارتفاع في اسعار السندات كانت الاسهم العالمية تحقق معدلات تراجع منخفضة نتيجة تفشي جائحة كورونا حيث انخفضت الاسهم الامريكية في التعاملات المبكرة في بورصة نيويورك كما انخفض مؤشر (ستاندرد أند بورز 500) بنسبة 3%تقريبا خلال شهر مارس الماضي ,وانخفضت مؤشرات الاسهم الرئيسية في اوروبا بنحو 4%, وحقق مؤشر (ستوكس 600) انخفاضا شديدا تمثل بنسبة 12%منذ بداية العام .

ثالثا: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري:

لقد تأثر الاقتصاد المصري كثيرا بسبب هذه الازمة التي ظهرت في بداية العام الجاري وقد أعاقت تقدم الاقتصاد المصري بعد أن كان يسير في طريقه نحو النمو والانتعاش الجيد ,وأكدت العديد من البيانات الرسمية الحديثة الي أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل الي حوالي 105مليارات الجنيهات.

وقد اشارت وزيرة التخطيط في الحكومة المصرية دكتور هالة السعيد الي أن وضع الاقتصاد المصري قبل حدوث الازمة كان في طريقه نحو النمو حيث كان من المتوقع ان يصل معدل النمو في مصر خلال الربع الثالث من 2020/2019 الي نحو 5.9% ونتيجة حدوث جائحة كورونا في بداية عام 2020 أدي ذلك الي تبأطؤ العديد من الانشطة وخاصة قطاعات السياحة والصناعة والطيران وتجارة الجملة والتجزئة ,ولقد كان من المتوقع ان يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020/2019 الى حوالي 5.8% ولكن بعد حدوث ازمة كورونا اصبح من المتوقع هبوط معدل النمو الي 4%.

ونتيجة لهذا الوباء فقد تأثرت العديد من القطاعات ومنها قطاع السياحة حيث انخفض مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الي حوالي 2.7%,وانخفضت ايضا مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الي حوالي 12.2%.وبالرغم من تأثر القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري بالسلب نتيجة هذا الوباء الا أنه أدي الي ارتفاع معدلات التضخم.

حيث حققت مصر خسائر مالية باهظة نتيجة اعلان التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا حيث بلغت حوالي 4مليارات جنيه حيث أعلن المهندس مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء الي أن خسائر قطاع الطيران في مصر بلغت حوالي 2.25مليارى جنيه ,وتحملت الحكومة خسائر مالية فادحة نتيجة اعطاء العاملين في كافة قطاعات الدولة اجازات من العمل لتقليل الكثافة في مختلف قطاعات الدولة .وكان قطاع السياحة من ضمن القطاعات التي حققت خسائر نتيجة جائحة كورونا حيث بلغت خسائر قطاع السياحة الي حوالي مليار دولار شهريا وفقا لما صرح بيه وزير السياحة والاثار المصرية الدكتور خالد عناني ,ووفقا لادارة البحوث بشركة اتش سي للاوراق المالية والاستثمار أن قطاع السياحة في مصر لم يحقق ادني ايرادات لمصر بالرغم انه في عام 2019 حقق ايرادات قدرت بحوالي 13.03 مليار دولار لذلك فقد أثرت أزمة كورونا علي قطاع السياحة بشكل كبير جدا.

نتيجة لازمة كورونا فقد تراجعت التجارة بين مصر والصين خلال شهر يناير الماضي الي حوالي 20.2%لتسجل حوالي 886.664مليون دولار في مقابل 1.066مليار دولارفي عام 2019 وقد اوضحت

نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان قيمة العجز في الميزان التجاري بين مصر والصين بلغت حوالي 648.904مليون دولار لصالح الصين ويعد السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض الكبير في قيمة الواردات المصرية من الصين بنسبة 23.4% لتسجل 767.784 مليون دولار مقابل 1.003 مليار دولار في عام 2019.

تأثير جائحة كورونا من خلال بعض المؤشر[1]:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2020/2019 بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن مثيله عام 2019/2018، حيث سجل 5% في 2020/2019 مقابل 5.6% عام 2019/2018.

2- الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهلكين:

شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهورا مستمرا خلال الفترة فبراير-أبريل 2020 مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ 18.8 % في نهاية الفترة. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب 4.5 % و67.7 % و8.1 %، على التوالي.

ويلاحظ أن تأثير كوفيد-19 على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين.

3- أسعار الصرف :

شهد الجنيه المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو 2020 بلغ نحو 1.8% من قيمته، وذلك تزامنا مع تراجع التدفقات الدولارية نتيجة لعدة أسباب منها على سبيل المثال انخفاض الصادرات السلعية بمعدل 39.4 % في نفس الفترة، وقد تفاقم الأثر السلبي على قيمة الجنيه جراء تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية...الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

4- قناة السويس :

[1] https://www.capmas.gov.eg

انخفضت إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي إبتداءً من أبريل 2020 مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدنى مستوي (-7.5%) في شهر مايو 2020 مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (4.5% و 6.0%) على التوالي

ويمكن تحديد التأثير الحقيقي للجائحة على قطاع قناة السويس بالنظر للتغير في الحمولات الصافية وعدد السفن العابرة للقناة قبل وبعد فبراير 2020، حيث انخفضت الحمولات من 101.8 مليون طن إلى 84.2 مليون طن، وانخفضت أعداد السفن من 1731 إلى 1381 سفينة خلال الفترة أبريل-يونيو 2020.

5- قطاع السياحة والسكك الحديدية :

لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من 0.9 مليون سائح في فبراير 2020 إلى 0.0 مليون سائح في إبريل 2020 بنسبة انخفاض 100%، أما قطاع السكك الحديدية فقد إنخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة 55.7% خلال الفترة من فبراير-أبريل 2020.

6- صافي الاحتياطي :

انخفض صافي الاحتياطات الدولية بقيمة 9.5 مليار دولار خلال الفترة من فبراير-مايو 2020.

تراجع صافي الاحتياطيات الدولية الشهري مع تفشي الجائحة في مصر، حيث بلغت معدلات الانخفاض الشهرية حوالي 11.9%، 7.7% في مارس وأبريل 2020، قبل أن ينخفض ذلك المعدل إلى 2.8% في مايو 2020.

7- التجارة الخارجية :

شهد معدل التغير السنوي للواردات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) أقصى انخفاض له منذ يناير 2019 في أشهر فبراير وأبريل ومايو 2020 بمعدلات تصل إلى 25.5% و35.0% و35.8% على التوالي.

بينما تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل 19.9% و36.0% في أبريل ومايو 2020 على التوالي.

8- البورصة المصرية :

انخفض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند 9593.9 و10220.1 نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير 2019.

ومن الجدير بالذكر عدم تأثير الجائحة على قيمة وحجم التداول وحجم العمليات في البورصة المصرية حتى شهر أبريل 2020، والذي شهد تحسناً ملحوظاً في أداء البورصة مقارنة بالشهر المناظر في عام 2019 نتيجة للحزم التحفيزية التي قدمتها الحكومة.

وفي سياق متصل يلاحظ أن العديد من المؤشرات التي شهدت تراجعاً خلال فترة الذروة، قد شهدت بعض التغيرات في ظل انحسار الأزمة في مصر، حيث تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين ليسجل -15.2% -ارتفاعا بمقدار 3.6 نقطة مئوية- في شهر مايو 2020.

رابعا: اجراءات مصر لمواجهة فيروس كورونا:

اتخذت مصر العديد من الاجراءات لمواجهة فيروس كورونا ومن اهم هذه الاجراءات:

1- قامت وزارة المالية بتخصيص حوالي 100مليار جنيه لمواجهة وباء فيروس كورونا

2- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة الي حوالي 4.5دولار.

3- خفض اسعار الكهرباء للصناعة بحوالي 10 قروش حيث أن الخزانة العامة للدولة تحملت ١٠ مليارات جنيه فاتورة خفض أسعار الغاز والكهرباء للقطاع الصناعى، باعتباره قاطرة النمو الاقتصادى، التى تخلق المزيد من فرص العمل، وتوفر الإنتاج للأسواق المحلية، بدلاً من الحاجة لاستيراد.

4- حتى يمكن للصناعة أن تستمر وتتوسع أنشطتها وتزيد قدراتها الإنتاجية، والتصديرية، ومعدلات التنافسية فى الأسواق العالمية اتخذت الدولة عدة مبادرات كان من بينها:مبادرة «السداد النقدى والفوري»، وقد تم بمقتضى هذه المبادرات فى أقل من عام، صرف ٢٨ مليار جنيه من متأخرات الدعم الذى تقدمه الدولة للمصدرين؛ بما يُسهم فى توفير السيولة النقدية اللازمة لاستمرار عجلة الإنتاج والاحتفاظ بالعمالة.

5- إقرار عدد من التيسيرات الضريبية لمساندة مجتمع الأعمال، منها:رفع الحجوزات الإدارية على كل الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة الأداء مقابل سداد ١٠٪ من الضريبة، وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين وغير المقيمين، وخفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪، والإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل، وإعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيًا، وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى أول يناير ٢٠٢٢.

6- قام البنك المركزى المصرى باتخاذ العديد من الإجراءات لموجهة الآثار الاقتصادية لفيروس "كورونا"، منها تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لمدة ٦ أشهر، وإلغاء الرسوم والعمولات على السحب من ماكينات الصراف الآلية، وقرار إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصرى لمدة ٣ أشهر من كافة العمولات والمصروفات، وتم تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مُقدما، فضلا عن إطلاق مبادرة للعملاء غير المنتظمين في السداد من الأفراد الطبيعيين.

7- خفض اسعار العائد لدي البنك المركزي بحوالي 3%مع اتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس مال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

8- تخصيص حوالي 50مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك .

9- تخصيص حوالي 20مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية .

10- عمل مبادرة التمويل السياحي لتشغيل الفنادق السياحية حيث تم تخصيص حوالي 50مليار جنيه لتمويل السياحي وخفض تكلفة الاقراض لتلك المبادرة الي حوالي 8% .

11- دراسة القطاعات الاكثر تضررا نتيجة فيروس كورونا لتقديم الدعم اللازم لها .

(2) مفهوم التأمين الاجتماعي وأهدافه

نشأت فكرة التأمينات الإجتماعية من أجل حماية المجتمع من المخاطر الإجتماعية اللازم التأمين ضدها، فالخطر الإجتماعى[1] هو ذلك الضرر الذى يشكل مساساً بذمة الفرد المالية سواء كان ذلك بإنقاص دخله أو بزيادة نفقاته . وهذا ينطبق على كافة المخاطر أيا كانت أسبابها شخصية أو مهنية أو اجتماعية.

بدأت فكرة التأمينات الإجتماعية من مفهوم " التأمين " ويرى البعض أن هذا اللفظ حديث ولكن من يطالع تاريخ ونشأة نظام التأمينات الإجتماعية لوجد أن هذه الكلمة لها مدلولين الأول لغوى والثانى اصطلاحى. التأمين فى اللغة عبارة عن الأمان وهو مضاد لكلمة خوف ، وكإصطلاحاً عرفه الإمام الجرجانى بأنه عدم توقع مكروه في الزمان الآتى[2] أى هو الأمان للحياة المستقبلية من أى مخاطر اجتماعية .

1 السيد محمود السيد غانم ، مفهوم وأهداف ونشأة وتطور التأمينات الإجتماعية فى مصر ، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الإجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر ، 12 - 15 أكتوبر 2002 ، ص 3.

2 التعريفات للجرجانى ، دار الريان للتراث بالقاهرة ، ص 55

هذا التعريف سواء بالمدلول اللغوى أو الاصطلاحى هو نفسه المفهوم المتعارف عليه فى العصر الحديث وهو أن " التأمينات الإجتماعية هو ذلك النظام أو الوسيلة التى تضمن للفرد الدخل الناتج من نشاطه الحرفى أو المهنى بحيث يحل المعاش أو التعويض محل ما يفقده المؤمن عليه من أجر[1].

من التعريف السابق نجد أن المعاش الذى يتقاضاه العامل هو نتيجة اقتطاع جزء من أجره طيلة سنين عمله الوظيفى ليستعين به ضد أى مخاطر اجتماعية يمكن أن يتعرض لها فى المستقبل كالعجز أو المرض أو الشيخوخة.

على الرغم من وضوح الدوافع الإجتماعية وراء هذا النظام إلا أن الفقه ما زال حائراً أمام إيجاد تعريف جامع لهذا النظام . فالعنصرين المميزين لهذا النظام هما الخطر الإجتماعى والوسائل المادية لمواجهته وهذان العنصران يختلفان من بلد لبلد ومن وقت لآخر فى بلد واحد مما نجد معه صعوبة للاتفاق على تعريف محدد للتأمينات الإجتماعية .

بينما يحاول البعض تحديد مفهوم لهذا النظام عن طريق الهدف الذى تسعى التأمينات الإجتماعية للوصول إليه فنجد البعض الآخر يحاول إيجاد مفهوم للنظام باستخدام الوسائل المتبعة لمواجهة المخاطر الإجتماعية .

فى محاولة من الباحث واستكمالا للدراسات السابقة لإيجاد تعريف لمفهوم نظام التأمينات الإجتماعية والأهداف التى يسعى النظام لتحقيقها ، يتناول الباحث هذا الموضوع من خلال الأقسام التالية :

أولاً : تعريف التأمينات الإجتماعية.

ثانياً : أهداف الشريك الأول والثانى من النظام التأمينى.

ثالثاً : الأهداف التى يسعى النظام التأمينى من تحقيقها.

1 حسام الدين كامل الاهوانى ، أصول قانون التأمين الإجتماعى ، دار أبو المجد للطباعة ، 1999، ص 8

أولاً: تعريف التأمينات الاجتماعية:

هناك صعوبة فى تحديد مفهوم للتأمينات الإجتماعية بسبب التطور المتسارع لهذا النظام ومحاولة الخلط بين الضمان الإجتماعى والتأمين الإجتماعى على الرغم من الفارق الكبير بينها إلا أن هناك محاولات كثيرة بذلت لتحديد هذا المفهوم[1].

يعتبر نظام التأمينات الإجتماعية من النظم حديثة النشأة حيث بدأت مبادئه الأولى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولكنه لم يرى النور إلا مع بداية القرن العشرين خاصة عقب الأزمة الاقتصادية عام 1929 إلا أنه لم يبدأ هذا النظام فى الانتشار إلا عقب الحرب العالمية الثانية .

لا يمكننا الأخذ فى الاعتبار لشخصية المؤمن عليهم أساساً لمفهوم التأمينات الإجتماعية أو كأساساً للتفرقة بين التأمينات الإجتماعية والتأمينات التجارية حيث تقوم بعض شركات التأمين ببعض التأمينات التى تعتبر بطبيعتها تأمينات اجتماعية وتقوم هيئة التأمينات الإجتماعية بمزاولة بعض التأمينات التى هى بطبيعتها تأمينات تجارية مثل التأمينات التى تزاولها بصفة اختيارية كالتأمين من الحوادث خارج نطاق العمل كما هو فى بعض الدول[2].

فيما يلى سيتم عرض بعض المحاولات المبذولة لإيجاد تعريف لمفهوم نظام التأمينات الإجتماعية من حيث الهدف الذى تسعى لتحقيقه ومحاولة أخرى لإيجاد تعريف لمفهوم النظام من حيث الوسائل الخاصة والمستخدمة لمقابلة المخاطر الإجتماعية وأخيراً من حيث الخلط بين الهدف والوسائل.

تعريف التأمينات الإجتماعية من حيث الهدف الذى يسعى النظام الى تحقيقه:

كانت أنظمة المساعدات الإجتماعية هى المعروفة والمتاحة وذلك قبل أن يكون نظام التأمين الإجتماعى معروفاً ، ولكن بعد ظهور وانتشار نظام التأمين الإجتماعى تزايدت أنشطة هذا النظام حيث شملت التغطية التأمينية أعداداً متزايدة بصفة مستمرة من المؤمن عليهم وقد ترتب على ذلك زيادة الإيرادات التى يتم تحصيلها وكذلك زيادة الإنفاق على المزايا التى يتم منحها من قبل النظام ومع تزايد الفائض السنوى وتراكمه تزايدت معه استثمارات التأمين الإجتماعى .

ونظراً لازدياد حجم الأعمال ومع التقدم العلمى الكبير وإتباع الوسائل الحديثة وثورة المعلومات بدأت تتوسع الأجهزة المتخصصة وتزايد معها حجم وفروع كل جهاز وتزايد معها أيضاً النزعة نحو التخصص.

1 مصطفى الجمال ، الوسيط فى التأمينات الإجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1984، ص 3

2 عبد المنعم عبد الغنى على ، الاستخدام الأمثل لفائض التأمينات الإجتماعية فى مصر ،2000، ص 3- 5.

مما سبق عرضه نجد أن هناك شريكان هامان كأساس للنظام التأمينى ، يعد المؤمن عليهم والمستحقين عنهم هم الشريك الأول وهم أفراد المجتمع المشتركين فى النظام منذ بدء الاشتراك فيه بدفع قيمة اشتراكهم المقتطع من الدخل المتحصل عليه وعند بلوغ سن المعاش مثلاً يصبحوا مستحقين للمعاش فى هذا النظام مقابل لما دفعوه طيلة حياتهم الوظيفية .

ويعتبر الجهاز القائم على تنفيذ النظام التأمينى هو الشريك الثانى وهو الوزارة التى تقوم بتنفيذ قوانين وتشريعات التأمين الإجتماعى الممثل فى الدولة ومهما كان النظام الإقتصادى السائد رأسمالى أو إشتراكى فإن الأهداف العامة للتأمين الإجتماعى تظل فى خطوطها العريضة بلا تغيير وسيتم لاحقاً شرح أهداف الشريكين بشكل مفصل .

يرى أنصار هذا الاتجاه تعريف التأمينات الإجتماعية من حيث الهدف الذى تسعى لتحقيقه ألا وهو الهدف الذى قامت التأمينات الإجتماعية من أجله فقد بنى أنصار هذا الاتجاه آرائهم معتمدين على المخاطر التى يقابلها الإنسان طيلة حياته وأنه لا يمكن الربط بين هذه المخاطر فى ظل نظام اجتماعى عشوائى وأنه لا ينبغى لنا أن نبحث عن مصدر الخطر نظراً لأنه يختلف من حالة لأخرى بل ينبغى النظر الى آثار هذه المخاطر على حياة الأفراد ويكون الأثر المشترك بين كافة المخاطر عبارة عن تهديد للأمن الإقتصادى لمن لحق بهم الضرر ولذلك فإن التأمينات الإجتماعية تتجاوز فى مضمونها أى حصر للمخاطر التى تصيب الأفراد وبالتالى يمكن تعريفها بأنها[1]:

" مجموعة الوسائل التى تستخدم من أجل ضمان الأمن الإقتصادى لأفراد المجتمع " .

من التعريف السابق نجد أن الهدف الذى يسعى النظام التأمينى من تحقيقه لكافة أفراد المجتمع هو ضمان الأمن الإقتصادى ، ويرى مؤيدو هذا الاتجاه فى تعريف التأمينات الإجتماعية أنه لا يمكن الاعتماد على الوسائل والسياسات المتبعة فى مواجهة الخطر نظراً لأن هذه الوسائل تتباين وتتنوع حسب اختلاف وتباين المجتمعات البشرية ، حيث أنه قبل قيام الثورة الصناعية وظهور الميكنة والآلية التى من بعدها اختلف المجتمع الذى كان يعيشه الأفراد ظهرت أنظمة التأمينات الإجتماعية لتحل محل الوسائل التى عرفها الإنسان منذ البداية كالادخار وجمعيات المعونة المتبادلة وغيرها من الوسائل نظراً لفشل هذه الوسائل فى مواجهة الأخطار الإجتماعية خاصة بعد التطور الكبير الذى خلفته الثورة الصناعية ولهذا

1 أحمد حسن البرعى ، المبادئ العامة للتأمينات الإجتماعية وتطبيقاتها فى القانون المقارن ، دار الفكر العربى ، 1983، ص 53.

يرى أنصار هذا الفكر أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الوسائل التى تتغير وتتباين باختلاف وتباين وتطور المجتمع البشرى بل أيضاً تختلف من مجتمع لآخر حسب درجة التطور التى شهدها كل مجتمع.

يعاب على التعريف السابق أنه يؤدى لإضاعة ذاتية نظام التأمينات الإجتماعية فهو تعريف يشمل وصف لكافة الأنظمة التى تعمل على تحقيق السياسة الإجتماعية للدولة وبالتالى تتلاشى معه الخصائص المميزة لنظام التأمينات الإجتماعية .

إذاً فيمكن القول بأن هدف السياسة الإجتماعية للدولة هو توفير عمل يدر دخلاً لأفراد المجتمع فى سبيل محاربة ومكافحة البطالة على أن يكون هذا الدخل يفى متطلبات الفرد، أما التأمينات الإجتماعية فتعمل على إنجاز ما لم تنجح سياسة العمالة والأجور فى ضمان تأمين الفرد من الوفاء بمتطلباته.

إذاً فالهدف بينهما لا يختلف فى صالح الفرد ولكن الاختلاف فيما بينهما فى الطرق والوسائل المستخدمة لتحقيق هدف واحد مشترك فإن الدولة تهدف الى تحقيق ما يسمى بالأمان الإقتصادى لأفراد المجتمع وتكون التأمينات الإجتماعية هى النظام المتسع لتحقيق هذا الهدف ، ولكن أيضاً لا يمكن لهذا النظام وحده تحقيق هذا الهدف دون سائر النظم الأخرى.

من ثم فإن الاعتماد على الهدف وحده لتعريف التأمينات الإجتماعية يبدو تعريفاً واسعاً لا يصح كأساس للتعريف.

تعريف التأمينات الإجتماعية من حيث الوسائل المستخدمة فى مواجهة المخاطر الإجتماعية :

من المتعارف عليه أنه حينما يظهر اتجاه فكرى فإنه ينشأ من نقده للاتجاه الذى سبقه وإلا فما الفائدة وما الجديد الذى سيقدمه هذا الاتجاه ولذلك فإن أنصار هذا الفكر قاموا بنقد الاتجاه السابق فى محاولتهم لتعريف التأمينات الإجتماعية.

أشار أنصار هذا الفكر لأوجه القصور فى أنصار الرأى السابق ألا وهو وقوعهم فى التوسع والعموم والشمولية عند تعريف التأمينات الإجتماعية ، وبالتالى أفقد النظام ذاتيته مما أوجب معه ضرورة إيجاد تعريف بشكل يميزه عن باقى الأنظمة الأخرى ، وبالتالى اعتمد أنصار هذا الفكر لإيجاد تعريف للنظام التأمينى على جانب آخر ألا وهو الوسائل والأساليب المستخدمة لمواجهة المخاطر الإجتماعية معتمدين فى ذلك على العلاقة الوطيدة التى تربط نظام التأمينات الإجتماعية وبين المخاطر التى يعمل النظام على إزالتها أو تجاوزها أو التقليل من آثارها خاصة وأن النظام يقوم فى الأساس على منح التعويضات للأشخاص الذى لحق بهم أى نوع من أنواع المخاطر الإجتماعية .

إن النظام التأمينى يمنح تعويضاً للأفراد الذين تعرضوا لبعض أو لكل أنواع المخاطر الإجتماعية عن طريق الوسائل العلاجية التى يكفلها النظام ويجب أيضاً أن يقدم النظام الوسائل الوقائية ومن هنا فيمكن تعريف التأمينات الإجتماعية على أنها[1]:

" مجموعة الوسائل الوقائية والعلاجية المقررة لحماية الأفراد من المخاطر الإجتماعية وتحقيق الأمن الإقتصادى لهم ".

لكن يبدو أن هذا التعريف أيضاً اتسم بالتوسع مما أفقد النظام ذاتيته التى تميزه عن غيره من النظم .

نتيجة للعرض السابق وفشل المحاولتين الأولى والثانية فى وضع تعريف يميز نظام التأمينات الإجتماعية عن غيرها من الأنظمة فنجد أن هناك اتجاه فكرى آخر يدعو للخلط بين الاتجاهين السابقين ، فيقوم أنصار الفكر الثالث الى حالة وسط بالاعتماد على الهدف من التأمينات الإجتماعية وعلى الوسائل التى تستخدمها وهو الأقرب للصحة لإيجاد تعريف محدد غير متوسع للتأمينات الإجتماعية.

الفكر الجديد لتعريف التأمينات الإجتماعية :

أنصار هذا الاتجاه يروا أن هذه حالة مزج بين الاتجاه الأول والثانى فى محاولة للوصول الى تعريف لمضمون التأمينات الإجتماعية دون افتقادها ذاتيتها ، و كمحاولة لإعطاء تعريف للتأمينات الإجتماعية أكثر فعالية بشكل يقضى على كل ذاتية فكان لابد من الاعتماد على الهدف الذى تسعى التأمينات الإجتماعية لتحقيقه والوسائل العلاجية والوقائية التى تحمى الأفراد من المخاطر الإجتماعية أو تلافى آثارها فى حالة حدوثها .

مما سبق عرضه من عدة اتجاهات كمحاولة لإيجاد تعريف لمعنى التأمين الإجتماعى فنجد أن الخبراء قد اختلفوا فى الاتفاق على تعريف محدداً لهذا النظام .

لكننا لا يجب أن ننكر أن التأمين الإجتماعى هو أحد الوسائل الفنية لتحقيق الضمان الإجتماعى وهو فرع من فروعه أو قسماً من أقسامه[2].

1 أحمد حسن البرعى ، مرجع سابق ، ص 55

2 على محمد حسن أحمد ، واقع التأمينات الإجتماعى فى مصر ، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الإجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 12 - 15 أكتوبر 2002، ص 4.

إن اختلاف المفاهيم والتعريفات فى شأن التأمينات الإجتماعية يعد ظاهرة صحية لإلقاء المزيد من الضوء على هذا النظام الإجتماعى وهذا إن دل على شيء فانه يدل على مدى أهميته بين سائر النظم الإجتماعية الأخرى.

يرى البعض أنه لكى يكون التأمين تأميناً اجتماعياً فإنه يجب أن يشمل[1]:

أ – كل تأمين إجبارى من جانب الحكومة يوفر الحماية المادية لأفراد المجتمع فى حالة تعرضهم لأى خطر كالعجز أو المرض أو الوفاة المبكرة أو البطالة أو الشيخوخة .

ب– كل تأمين يفرض إجباراً على فئة معينة لصالح فئات أخرى قد تتعرض للإصابة فى أموالهم أو أشخاصهم نتيجة خطأ من جانب الفئة الأولى .

جـ– كل أنواع التأمين الذى لا يمكن مزاولته بواسطة الهيئات الخاصة وتضطر الحكومة لمزاولته أو إعانته لأهداف اجتماعية بحتة.

يعمل نظام التأمين الإجتماعى على حماية أفراد المجتمع من الأخطار التى يتعرضون لها ولا يملكون ما يمكنهم من الحصول على وسائل لحماية أنفسهم منها والتى يمكن عن طريق التأمين الإجتماعى تغطية هذه المخاطر ، فالأفراد الذين لا يملكون المقدرة المالية يمكنهم تغطية هذه المخاطر عن طريق التأمين الخاص أما الأفراد الذين لا يملكون هذه المقدرة المالية ويفتقدون أيضاً للوعى التأمينى فتواجه هذه المخاطر بالتأمين الإجتماعى عن طريق تدخل الدولة.

إن نظام التأمينات الإجتماعية يقوم بحماية الغير من أخطار معينة قد ترفض هيئات التأمين الخاصة بتغطيتها وان تم تغطيتها فإن الأقساط ستكون أكبر بكثير مما يعجز الأفراد على أدائها بمعنى أن الهدف هنا خدمى فهيئات التأمين الإجتماعى لا تهدف الى تحقيق أرباح وبهذا تكون المؤسسات المعنية بتطبيق تشريعات التأمينات الإجتماعية هى المسئولة عن إدارة النظام أو الإشراف على إدارتها وذلك بناءاً عن مسئوليتها أمام أفراد القوى العاملة عن حسن إدارة النظام التأمينى .

بما أن الهدف الذى يسعى النظام لتحقيقه هو هدف خدمى فى المقام الأول لتحقيق الأمن والأمان لحاضر أفراد المجتمع ومستقبلهم من أى خطر إجتماعى يتعرض له هؤلاء الأفراد بهذا يكون ملقى على عاتق النظام تعويض المؤمن له وأسرته من بعده عن أى فقد أو نقص فى الدخل فى حالة تعرضهم لأى خطر يستحال معه الاستمرار فى مزاولة أى عمل.

1 عادل عبد الحميد عز، التأمين الإجتماعى ، دار النهضة المصرية ، 1967، ص1-4.

الخلاصة : التعريف المقترح للتأمينات الإجتماعية (تعريف إجرائى)

استكمالاً لكل المحاولات التى سعت لتعريف التأمينات الإجتماعية ، وكمحاولة من الباحث لوضع تعريف يتجنب أوجه القصور الذى وجه للتعاريف السابقة فكان لابد أولاً من أن نستجمع الخصائص التى تميز النظام عن غيره من النظم ووضعها جميعاً فى تعريف واحد.

فيما يلى عرض للخصائص التى يتسم بها نظام التأمينات الإجتماعية[1] :

أ – أنه فكرة اجتماعية قديمة تقوم على أساس مواجهة المخاطر الإجتماعية.

ب– أنه نظام قانونى حديث ، ظهر عقب الحرب العالمية الثانية وانتشر بشكل ملفت للنظر وأصبح من أسس النظام الإجتماعى فى كل البلاد تقريبا دون تمييز بين الدول الغنية والفقيرة ، الرأسمالية والاشتراكية.

جـ– تشترك التأمينات الإجتماعية مع السياسة الإجتماعية للدولة فى هدف مشترك ألا وهو تحقيق الأمن الإقتصادى للأفراد وتحريرهم من العوز والحاجة.

د – للتأمينات الإجتماعية هدف خاص يتحدد بمجموعة المخاطر التى قامت قوانين التأمينات الإجتماعية فى الدول المختلفة على مواجهتها بحيث تواجه التأمينات الأضرار الناجمة عن تحقيق هذه المخاطر.

هـ – تتميز التأمينات الإجتماعية أيضاً بالأساليب الخاصة التى تواجه بها المخاطر الإجتماعية وهذه الوسائل حتى وإن كانت معروفة فى نظم قانونية أخرى كالاستقطاع من الراتب الذى يشبه نظم الضرائب إلا أنها تستخدم بشكل خاص فى نظام التأمينات الإجتماعية يصبغها بالطابع الإجتماعى ويساعد على تحقيق ذاتية التأمينات الإجتماعية واستقلالها عن النظم الأخرى.

يرى الباحث أنه عند تعريف التأمينات الإجتماعية يجب مراعاة مقولة هامة للاقتصادى الشهير سيمون بوليفار لا يجب إغفالها عند تقييم أى نظام فى المجتمع وهى أن أكثر نظم الحكم كمالاً هو الذى يشمل أكبر قدر من الأمن الإجتماعى و السياسى ، وبالنظر الى نظام التأمينات الإجتماعية من الجانب الإجتماعى فنجد أن النظام يوفر مصدراً للدخل للأفراد المؤمن عليهم والمشتركين فى النظام طيلة حياتهم الوظيفية حال توقف مصدر الدخل الأصلى بتحقق الخطر الإجتماعى وذلك لمواصلة الحياة الكريمة ، ومن الجانب السياسى بقيام الدولة بدورها فى رعاية المواطنين سواء ما يعرف بحصة الحكومة فى

(1) أحمد حسن البرعى ، مرجع سابق ، ص 56 – 57.

التأمينات الإجتماعية أو باستثمار الفوائض التأمينية بطريقة تعود بالنفع على المواطنين ، ومن هنا يمكن تعريف نظام التأمينات الإجتماعية تعريفا إجراءيا كآلاتى :

" التأمينات الإجتماعية هى نظام إجتماعى قانونى يهدف لتحقيق الأمن الإجتماعى والسياسى لأفراد المجتمع فى حالة تعرضهم لأحد المخاطر المهنية أو الإجتماعية وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الفنية الخاصة بهذا النظام والتى تعمل على إعادة توزيع الدخل القومى بشكل أكثر عدالة.

والأفراد المشتركين فى نظام التأمين الإجتماعى لهم الحق فى الاستفادة من المزايا التى منحها لهم القانون هم وذويهم من بعدهم نظراً لاشتراكهم طيلة فترة عملهم فى هذا النظام .

مفهوم الحق فى التأمين الإجتماعى :

إن مفهوم الحق يختلف بحسب نظرة كل مجتمع للتأمين الإجتماعى وهذه النظرة لا تخرج عن أحد الأمرين إما فكرة المعاوضة أو فكرة التوزيع [1].

فكرة المعاوضة :

يرتبط مفهوم الحق فى نظام التأمين الإجتماعى بممارسة نشاط حرفى أو مهنى فى مقابل الحصول على أجر ويعتبر هذا النشاط هو أساس الحق وما يحصل عليه الفرد من أجر مقابل عمله هو معيار تحديد مدى الحق .

إن ما يمنحه نظام التأمين الإجتماعى من حماية اجتماعية كمقابل لما بذله الشخص المشترك فى النظام من جهد لصالح المجتمع و هو الحق الذى يكفله له النظام وبالتالى فإن التأمين الإجتماعى هو حقاً للعاملين فى المجتمع .

بتفاوت الأجور التى يحصل عليها العاملون بالدولة تتفاوت أيضاً المعاشات التى يحصلون عليها كحق يكفله النظام لهم ولذويهم ، ومن هنا جاءت فكرة المعاوضة كأساس فى نظام التأمين الإجتماعى بمعنى تعويض المؤمن عليهم عما فقدوه من دخل.

فكرة التوزيع :

1 السيد محمود السيد غانم ، مرجع سابق ، ص 3

تبعاً لهذه الفكرة فإن نظام التأمين الإجتماعى يهدف لتحقيق أفضل توزيع للدخول على أساس حاجة كل شخص ومقدار المدة التى اشتركها فى النظام ويتم ذلك عن طريق توفير الحد الأدنى للدخل فى حالة عدم مقدرة الشخص غير الإرادية على العمل نتيجة للبطالة أو الشيخوخة أو المرض[1].

لا ترتبط فكرة التوزيع بتوزيع الدخل المادى فقط بل تمتد لتشمل الحق فى العلاج فى حالة وقوع الخطر الإجتماعى ويجب أن تكون هذه الخدمات الإجتماعية متساوية للجميع.

تميل أغلب البلاد للجمع بين الفكرتين السابقتين حتى يتسنى للعمال الحصول على تعويض يتناسب مع ما فقدوه ومن جهة أخرى لتوفير الحد الأدنى اللازم من المعيشة لكل فرد فى المجتمع وبهذا يكون التأمين الإجتماعى يتوافر لكل فرد فى المجتمع.

بالنظر للسياسة المصرية فى مجال التأمينات الإجتماعية فنجد أنها تأخذ بفكرة الجمع بين فكرة المعاوضة والتوزيع لمد مظلة التأمينات الإجتماعية لتشمل كافة المواطنين وهو ما نص عليه الدستور المصرى لسنة 1971 حيث عهدت الى الدولة بكافة خدمات التأمين الإجتماعى والصحى ومعاشات العجز والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً .

وقد نص الدستور الصادر عام 2014 علي ما يلي:

مادة (17) : تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي .

لكل مواطن لايتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي،بما يضمن له حياة كريمة،إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته،وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

الفقرة الاخيرة مادة 27"ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمات تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة،وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر،وفقا للقانون."

ثانياً : أهداف الشريك الأول والثانى من النظام التأميني

أهداف الشريك الأول (المؤمن عليهم والمستحقين عنهم)

بدأت فكرة التأمين بصفة عامة من فكرة حماية أفراد المجتمع من الأخطار التى يتعرضون لها فى أشخاصهم أو ممتلكاتهم أو عن مسئولياتهم نحو ما يصيب الغير من أضرار[2].

1 محمد بدير على السرجانى ، أثر التأمينات الإجتماعية فى إعادة توزيع الدخل القومى ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1972، ص 21

2 عادل عبد الحميد عز ، مرجع سابق ، ص 1.

لكن فكرة التأمينات الإجتماعية تختلف نوعاً ما عن التأمين حيث أن التأمينات الإجتماعية تقوم فكرتها من فكرة إشباع الحاجات الفردية التى لا يتمكن الأفراد أنفسهم من إشباعها فهي تمثل ضمان الحد الأدنى من الدخل كبديل عن الدخل المنقطع للفرد ، ويكون الدخل بمثابة التعويض الذى تمنحه التأمينات الإجتماعية عبارة عن ما تم استقطاعه من راتب العامل وحصة أرباب الأعمال فى التأمينات.

بمعنى آخر أن الهدف من هذا النظام هو حماية كل فرد فى المجتمع فى كل مراحل حياته هو وأسرته من بعده وضمان الحياة الكريمة لهم عن طريق تأمينهم ضد المخاطر الإجتماعية.

ينبغى أن تكون الحياة الكريمة والأمان الإجتماعى من أهم ما يمنحه النظام من مزايا للأفراد المشتركين فيه ولتحقيق هذه المزايا فلابد من أن تشمل الجوانب الآتية :

أ – الجانب الإقتصادى:

لابد أن يتوافر لدى نظام التأمين الإجتماعى المقدرة المالية بل والاستدامة المالية من أجل ضمان عائد مادى لكل فرد مشترك فى النظام التأمينى ويكون هذا العائد مادياَ فى صورة معاش أو تعويض (إضافى أو دفعة واحدة) أو أى مزايا أخرى من المزايا التى يمنحها النظام.

يجب أن يكون هذا العائد المادى يكفى الشخص ويلبى احتياجاته ويكفيه من شر الحاجة والعوز ويجعله متطلعاً الى الحياة الكريمة [1].

ب– الجانب الإجتماعى :

يجب ألا يغفل النظام النواحى الإجتماعية كأحد مزايا النظام التى يمنحها للمؤمن عليهم وذويهم مما أوجب ضرورة أن يوفر النظام الرعاية الصحية للأفراد عن طريق توفير العلاج و الكشف الطبى عند تعرض الأفراد للمرض بالإضافة الى صرف الدواء.

من المزايا التى يمنحها النظام أيضاً لمموليه خدمة تسمى بالكارت الذهبى كمراعاة للحالة النفسية التى يمكن أن يتعرض لها الأفراد عند بلوغ سن التقاعد عن العمل وتشمل هذه الخدمة تخفيض فى أسعار المسارح والمعارض المملوكة للدولة وكذلك تخفيض خمسين بالمائة فى أسعار تذاكر السكة الحديد لتمكينهم من السفر بأسعار منخفضة كذلك تخفيض لأسعار الطيران.

جـ– الجانب السياسى:

1 سعد إسحاق عطية ، أهداف التأمين الإجتماعى ودور التشريع التأمينى فى تحقيقها ، مكتبة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بالقطاع الحكومى ، غير منشور، بدون تاريخ ، ص 3

بمعنى أن يضمن النظام اتحادات ونقابات لأصحاب المعاشات تمكنهم من أداء دورهم السياسى والإجتماعى من خلاله.

حتى يتسنى تحقيق أهداف الشريك الأول (المؤمن عليهم والمستحقين عنهم) يجب أن يشمل التشريع التأمينى كلاً من التغطية التأمينية والأخطار.

شمول التغطية التأمينية :

المقصود من شمول التغطية التأمينية هو أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع مؤمناً عليه سواء كان هذا التأمين بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة بمعنى أنه سيكون عند وقت وقوع الخطر المؤمن ضده صاحب معاش أو مستحقاً عن صاحب معاش.

يعد جانب الإلزام هاماً فى التغطية التأمينية مما أدى ذلك الى زيادة شمول التغطية بمعنى أنه يجب أن يكون هناك إلزاماً لكل مواطن يعمل أو قادر على العمل فى أن يصبح خاضعا للتأمين الإجتماعى مهما كان عمره (فيما بين السن المسموح به للعمل وسن التقاعد) أو عمله أو مكان تواجده.

يجب التفرقة بين التأمين المباشر وغير المباشر ، فالتأمين المباشر يتسم بالإلزامية فهو لا يكون قاصراً على قوة العمل فقط ولكنه ملزماً للقوة البشرية التى يمكن استغلالها فى النشاط الإقتصادى.

أما التأمين غير المباشر فهو ذلك التأمين المطبق على كل من هم ليسوا على قوة العمل ومنهم ربات البيوت .. ومن ثم فإن التأمين المباشر هو تأمين العائل بينما التأمين غير المباشر فهو تأمين المعال.

إن شمول التغطية التأمينية يمنح الأفراد شعوراً بالاطمئنان على الحاضر ويزول معه الخوف والقلق من المستقبل.

شمول الأخطار :

المقصود بشمول الأخطار هو أن يشمل النظام التأمينى كافة المخاطر التى يتعرض لها أفراد المجتمع سواء للشخص المؤمن عليه أو لأحد أفراد أسرته وأن يكفل النظام لمموليه الحماية من هذه المخاطر.

ويمكن على سبيل الحصر تناول بعض من هذه المخاطر التى يجب على النظام أن يغطيها ألا وهى :

1- انخفاض الدخل أو انقطاعه

ينقطع الدخل أو ينخفض لعدة أسباب قد تكون نتيجة البطالة أو العجز أو الوفاة .

2- الوفاة

من أحد الأخطار التى تهدد أفراد أسرة المؤمن عليه هو وفاة عائلهم وفقدان الدخل الذى كان يتقاضاه من عمله.

3- البطالة

تنشأ البطالة نتيجة إما لعدم توافر فرص عمل متاحة بالمجتمع أو بسبب أن يترك الفرد عمله نتيجة عدم مواءمة العمل الذى يؤديه لميول ورغبات الفرد نفسه أو قد تنشأ البطالة بسبب الفصل أو إلغاء الوظيفة التى كان يزاولها لدمج بعض الوظائف معاً مما يسفر عنه ذلك تسريح بعض العمالة الزائدة وقد تنشأ بسبب التغيرات التكنولوجية التى لا يمتلك العامل مهارات كافية للعمل بها

4- العجز

قد يكون العجز كلياً وتنعدم معه القدرة الكاملة على العمل والكسب، و قد يكون العجز جزئياً مما يقلل من مقدرة الفرد على مزاولة عمله.

5- الشيخوخة

وهى نتيجة حتمية بفعل الزمن مما يسلب الفرد قدرته على الكسب نتيجة التقدم فى العمر.

6- المرض

المرض من أهم الأسباب التى تتسبب فى انقطاع الدخل سواء كان المرض الذى يصيب رب الأسرة أو صاحب المعاش أو المستحق عنه.

7- عدم التكيف الإجتماعى

يحدث خاصة فيما بين الأفراد العجزة (غير القادرين على مزاولة العمل) أو بين كبار السن.

مما سبق نلاحظ أن ....

جميع المخاطر السالف ذكرها تعد من المخاطر الإجتماعية فى طبيعتها فالكل معرض لها أو لأحدها ولا يمكن للفرد دفعها أو تحمل آثارها بمفرده ومن هنا تنبع أهمية النظام التأمينى وتشريعاته التى تمنح للأفراد تغطية هذه المخاطر فى حالة حدوثها .

أهداف الشريك الثانى (الجهاز القائم على تنفيذ التشريعات التأمينية)

الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى هى الجهة القائمة على تنفيذ تشريعات نظام التأمين الإجتماعى هى الشريك الثانى فى النظام التأمينى ويهدف هذا الشريك الى إيجاد حالة من الترابط بين هذا الشريك والمجتمع ككل.

فهذا الشريك مسئولاً عن حماية واستثمار أموال النظام التأمينى وتلعب الدولة دوراً هاماً فى تجميع المدخرات واستثمارها وفى تحقيق أهداف الشريك الأول " المؤمن عليهم والمستحقين عنهم ".

قد تتعارض أو تتفق أهداف الشريكين ، وفى حالة قيام الشريك الثانى بتثبيت العائد المادى فى ظل ارتفاع الأسعار فإن ذلك يمثل تعارض بين أهداف الشريكين وهذا قد حدث فى مصر خلال الستينات الى قرب السبعينات حينما لم يمنح النظام التأمينى زيادة فى المعاشات تتناسب مع الزيادة الكبيرة فى الأسعار.

لا يجب علينا أن نغفل أن هناك بعض الصلاحيات يجب أن تعطى للمؤسسات القائمة على تنفيذ تشريعات نظام التأمين الإجتماعى لأداء وظائفها الأساسية وهى[1] :

التحصيل والصرف والاستثمار

- التحصيل هو تجميع الاشتراكات من ممولى النظام وعوائد استثمار الفوائض التأمينية.
- الصرف يقصد به منح المؤمن عليهم أو ذويهم المزايا التى يكفلها لهم النظام وقد تكون هذه المزايا مالية أو عينيه.
- الاستثمار يقصد به اختيار الأوعية الاستثمارية والبدائل الاستثمارية المناسبة وتحصيل عوائدها وعدم الخوض فى أوجه استثمارية تتمتع بنسب عالية من المخاطر حرصاً على الأموال لأن هذه الأموال ملكاً لأصحابها الأصليين والدولة هى المسئولة عن حماية هذه الأموال.

تعتبر كل الأرصدة المالية التى يملكها النظام التأمينى ملكاً لأصحابها (الأفراد المشتركين فى النظام والذين يدفعون الأقساط الشهرية وهم المؤمن عليهم) وهذه الأرصدة ليست ملكاً لتلك المؤسسات المعنية بتنفيذ التشريعات التأمينية ويجب ألا نغفل دور التشريع التأمينى فى تحقيق أهداف الشريك الأول والثانى فى التأمين الإجتماعى.

ثالثاً: الأهداف التى يسعى النظام التأمينى الى تحقيقها

تعتبر التأمينات الإجتماعية من أهم النظم التى تعالج المخاطر والطوارئ التى يمكن أن يتعرض لها الإنسان طيلة حياته هو وأفراد أسرته من بعده وكذلك الآثار التى تترتب على ذلك ، لذلك فإن التأمينات الإجتماعية تسعى لتحقيق أهداف عديدة والتقسيم التالى يوضح لنا هذه الأهداف :

(1) سعد إسحاق عطية ، مرجع سابق ، ص 6.

(1) الأهداف الإجتماعية التى تسعى التأمينات الإجتماعية لتحقيقها.

إن هدف التأمينات الإجتماعية فى الأساس هدف خدمى يخدم المجتمع ككل وبما أن الأسرة جزء من المجتمع فهو أيضاً يهدف خدمة القطاع الأسرى وأخيراً يهدف النظام أيضاً خدمة علاقات العمل واستقرارها.

أ –الأهداف الإجتماعية المتعلقة بخدمة القطاع الأسرى (العائلى)

تعويض الدخل :

يهدف نظام التأمين الإجتماعى الى تحويل دخل الفرد من مرحلة معينة فى فترات حياته الى فترة أخرى والمثال العملى لذلك " تأمين الشيخوخة " حيث يتم اقتطاع الاشتراكات المدفوعة طيلة حياة الشخص العملية على أن تؤدى له من حصيلتها وعائد استثمارها عند بلوغه سن الشيخوخة (سن التقاعد) [1].

إن النظام يعمل على تحقيق استقرار الأسرة وتماسكها بفضل ما تقدمه من معاشات دورية تصرف بصفة شهرية تمكنهم من مقابلة الأعباء المادية للأسرة ، مما يشعر العامل هو وأفراد أسرته بالأمان والاطمئنان وعدم الشعور بالقلق والخوف على المستقبل.

فالنظام يحمى العامل وأسرته من ذل الحاجة والحرمان بما يضمنه لهم من معيشة كريمة [2].

تعويض الخطر :

يهدف نظام التأمين الإجتماعى الى تعويض الأفراد وذويهم عن ما يتم فقده من دخل بسبب تعرضهم لبعض الأخطار الإجتماعية ، ويأتى ذلك عن طريق تحويل الدخل بين كافة الأفراد المعرضين للأخطار المغطاة طبقاً لنظم التأمينات الإجتماعية والمثال العملى لذلك "تأمينات العجز والوفاة والمرض"[3] .

تقوم التأمينات الإجتماعية أيضاً بتوفير كافة وسائل العلاج للمرضى والمصابين من المؤمن عليهم وبتقديم المعونات المالية لهم وهى بذلك تعمل على رفع المستوى الصحى وتقلل من انتشار الأمراض والأوبئة فى المجتمع.

ب– الأهداف الإجتماعية المتعلقة بالمجتمع

تعمل التأمينات الإجتماعية على حفظ المجتمع من الفساد و الانحراف وذلك لأنها تقرر تعويضات للعاطلين عن العمل للنساء حتى سن الزواج وللبنين حتى سن السادسة والعشرين ويمنح النظام معاشات

(1) محمد بدير على السرجانى ، مرجع سابق ، ص 17.

(2) عبد الحليم القاضى ، التأمينات الإجتماعية ، السلسلة العمالية ، 1967، ص 18.

(3) محمد بدير على السرجانى ، مرجع سابق ، ص 20.

للعاجزين عن العمل وللنساء والأطفال الذى فقدوا عائلهم حتى لا يتورطوا فى سلوك طريق الجريمة والرذيلة والتشرد والضياع.

بفضل استثمار أموال التأمينات فى إقامة المدارس والمعاهد والمستشفيات فإن ذلك يعمل على حل بعض المشكلات الإجتماعية فى هذه المجالات.

إن النظام يعمل على تكريم أصحاب المعاشات والعمل على راحتهم عن طريق منحهم بعض المزايا عن طريق إنشاء دور إقامة لهم بأجور مخفضة وكذلك تخفيض أسعار المسارح المملوكة للدولة.

جـ- الأهداف الإجتماعية المتعلقة بعلاقات العمل واستقرارها

تهدف التأمينات الإجتماعية الى استقرار علاقات العمل حيث يقوم النظام كوسيط بين العامل وصاحب العمل وذلك بتجميع الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال ثم دفعها لهم حين وجوب شروط الاستحقاق [1]وبهذا فإن النظام يعمل على قيام أفضل الروابط الإجتماعية بين طرفى الإنتاج لأنها تحول دون قيام الكثير من المنازعات بينهما.

(2) الأهداف الاقتصادية التى تسعى التأمينات الإجتماعية لتحقيقها

إن المدخرات التى تتجمع عن طريق الاشتراكات المحصلة من العاملين تساهم فى دفع عجلة التنمية ، وبفضل توجيه هذه المدخرات فى العديد من المشروعات التى تستوعب العديد من العمالة فإنها تحد من مشكلة البطالة ، وبهذا فإن التأمينات الإجتماعية تقوم بدورها فى تطوير وتنمية الاقتصاد القومى.

كما أن التأمينات الإجتماعية بالإضافة الى ما سبق فإنها تعمل على تحقيق ما يلى :

- حماية أصحاب الأعمال وخصوصاً صغارهم من التعرض لأزمات اقتصادية أو إعسار مادى فالنظام يعمل على تخفيف العبء عن أصحاب الأعمال حيث تنتقل التزامات رفع المستوى المعيشى وهو أثر مباشر للنظام بالنسبة لفاقدى القدرة على الكسب.
- نقل أعباء صاحب العمل الى التأمينات فى قانون العمل من مكافأة نهاية الخدمة واصابات العمل والإجازات المرضية والحمل والوضع والعلاج فى حالات المرض أو الإصابة فى مقابل اشتراكات شهرية يؤديها صاحب العمل .

(1) عبدالحليم القاضى ، مرجع سابق ، ص 18.

- زيادة الإنتاج نظراً لما تتيحه التأمينات الإجتماعية من رفع روح الاطمئنان ودعم الاستقرار فى نفس العامل وما تزيله من مخاوف وقلق على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده مما يدفعه الى العمل بكامل طاقته الى الإنتاج والإبداع فى عمله.

يلاحظ أن التأمينات الإجتماعية إذا ما اتسع نطاقها فإنها تخفف من الأعباء والالتزامات المالية الملقاة على عاتق الدولة فى سبيل توفير المعونة لمن هم فى حاجة إليها من فئات الشعب غير المؤمن عليهم.

(3) الأهداف السياسية التى تسعى التأمينات الإجتماعية لتحقيقها

يعد نظام التأمين الإجتماعى من مظاهر الديمقراطية حيث أنه يمنح الطبقات الفقيرة المستوى اللائق الذى يتيح لها القدرة على المشاركة فى الحياة الإجتماعية والسياسية كما يؤدى لتقوية روح التضامن بين أفراد المجتمع مما يدعم استقرار السلطة السياسية فى البلاد ، وقد لعبت النقابات العمالية دوراً رئيسياً فى نظم الأمان الإجتماعى، بفضل ما يكفله النظام من مزايا للطبقات الكادحة مما يحقق الاستقرار الإجتماعى وتفادى الاضطرابات والثورات.

(3) لتعرف على الاثار السلبية لجائحة كورونا على منظومة التامينات الاجتماعية :

يتم تناول هذا الجزء من خلال الاتى :

اولا : أثار جائحة كورونا على النظام التأمينى فى مصر.

ثانيا :الاجراءات التى اتخذتها التامينات الاجتماعية بشأن كورونا .

ثالثا : الفرص والتحديات أمام التأمينات الاجتماعية .

اولا : أثار جائحة كورونا على النظام التأميني فى مصر:

1- تأثر الايرادات التأمينية بالسلب حيث تم تقديم تيسيرات تأجيل دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد ، وذلك لإجمالي عشرة قطاعات تعثرت جراء تداعيات فيروس كورونا وإلغاء الفوائد على المديونيات المتأخرة على المتعثرين في دفع الاشتراكات عن سنوات سابقة مع الإبقاء على أصل المديونية، بما يمثل حوالي 30% من إجمالي الدين .كما تأثرت قدرة بعض المنشأت على سداد مديونياتها حيث بلغت اجمالى مديونية القطاع الحكومي نحو918.617.654.

بيان بإجمالي مديونية منشآت القطاع الحكومي على مستوى الجمهورية المديونية بالجنيه حتى يناير 2021

م	اسم الوزارة	المديونية
1	وزارة الكهرباء	491.227.966
2	وزارة التربية والتعليم	86.159.699
3	وزارة الصحة	18.262.594
4	وزارة التنمية المحلية	34.721.723
5	وزارة النقل	68.387.504
6	وزارة التعليم العالي	51.684.132
7	وزارة المالية	19.401.628
8	وزارة البحث العلمي	280.648
9	وزارة الطيران المدني	5.704.605
10	وزارة الري والموارد المائية	6.672.225
11	وزارة الزراعة	8.836.875
12	وزارة الاتصالات	14.246
13	وزارة الثقافة	407.730
14	وزارة الاسكان	736.909

15	وزارة الداخلية	57.193.203
16	وزارة التموين	3.503.373
17	وزارة العدل	59.081.225
18	وزارة الشباب والرياضة	3.740.626
19	الازهر الشريف	580.823
20	وزارة الأوقاف	1.189.992
21	وزارة التضامن الاجتماعي	829.928
الإجمالي		918.617.654

* المصدر: تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما انخفضت الايرادات المحصلة من اشتراكات العاملين بالخارج وزادت المستحقات التأمينية التى تحملتها الهيئة نتيجة عودة العاملين بالخارج لفقدانهم وظائفهم .

2- تأثرت عوائد استثمار أموال التأمينات الاجتماعية بالسلب نتيجة انخفاض سعر الفائدة حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية لدى البنك بواقع 300 نقطة أساس.

وبموجب هذا القرار، أصبح سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25 % و 10.25% و 9.75% على التوالي.

يُذكر أن مؤشر المال«IR» ، حقق خسائر 2.12 نقطة على مدار العام الماضى 2020، والذى شهد تخفيض البنك المركزى لأسعار الفائدة 400 نقطة أساس.

وكشفت تعاملات سوق الدين عن تراجع الإقبال على عطاءات أذون الخزانة قصيرة الأجل من جانب المستثمرين والمؤسسات والبنوك المحلية، لينخفض متوسط التغطية إلى مستوى 1.7 مرة بالمقارنة مع 2.2 مرة .

وأظهرت التعاملات خفض وزارة المالية مبيعاتها من أذون الخزانة بنحو 13.8% تقريبا، من خلال الموافقة على عروض بقيمة 31.893 مليار جنيه، بتراجع 5.106 مليار عن القيمة المعلنة للعطاءات البالغة 37 مليار جنيه.

حجم استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية في 2020/12/31

القيمة بالمليار

م	البيان	الاستثمارات في 2020/12/31			النسبة لجملة الاستثمارات
		العام والخاص	الحكومي	الاجمالي	
1	سندات الخزانة المصرية	0	225.9	225.9	%59
2	أذون الخزانة المصرية	0	55.9	55.9	%15
3	ودائع طرف البنوك بالجنيه المصري	36.77	35.60	72.37	%19
4	استثمارات محافظ أوراق مالية	2.22	4.2	6.42	%1.5
5	أوراق مالية (أسهم احتفاظ)	1.86	4.8	6.66	%2
6	وثائق صناديق الاستثمار	0.005	3.4	3.405	%1
7	ودائع بالدولار (مقومة بالجنيه المصري)	1.02	8.48	9.5	%2.5
	الإجمالي	41.875	338.28	380.155	%100

* المصدر: تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

3- زادت المستحقات التامينية التى تلتزم التأمينات الاجتماعية بأدائها فى حالات الوفاة حيث تسببت كورونا فى زيادة أعداد الوفيات نتيجة الاصابة مما أدى الى زيادة أعداد المستحقين للمعاشات وبالتالى زادت الاعباء فى مقابل نقص الايرادات وهذا يمثل تحدى كبير أمام التأمينات الاجتماعية لضمان الملاءة المالية .

تطور عدد أصحاب المعاشات والمستحقين

السنة	عام وخاص	حكومي	إجمالي
2015/2014	5.740	3.120	8.860
2016/2015	5.867	3.262	9.129
2017/2016	6.022	3.337	9.359

2018/2017	6.154	3.441	9.595
2019/2018	6.354	3.711	10.065
2020/2019	6.467	3.825	10.292
2021/02/01	6.521	3.926	10,447

فئات المستفيدين من المعاشات في 2021/02/01

الفئات	القطاع الحكومي		القطاع العام والخاص		الإجمالي	
	عدد	مبالغ	عدد	مبالغ	عدد	مبالغ
صاحب معاش	1,740,031	4,770,815,233	2,532,921	4,823,672,449	4,272,952	9,594,487,682
أرملة	944,414	2,193,021,376	2,006,725	186,515,508	2,951,139	2,379,536,884
أرمل	55,522	115,037,586	25,447	60,582,836	80,969	175,620,422
ابن	384,065	403,701,438	587,918	4,309,184,692	971,983	4,712,886,130
ابنة	733,603	1,188,387,267	1,284,489	38,778,603	2,018,092	1,227,165,870
والد	7,665	3,358,911	15,045	110,273,344	22,710	113,632,255
والدة	41,616	24,521,914	52,302	1,578,993	93,918	26,100,907
أخ	1,271	1,551,007	1,286	9,425,824	2,557	10,976,831
أخت	18,559	28,133,595	15,076	455,134	33,635	28,588,729
الإجمالي	3,926,746	8,728,528,327	6,521,209	9,540,467,383	10,447,955	18,268,995,710

* المصدر: تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

عدد المستفيدين وقيمة المعاشات في 2021/02/01

عدد ملفات المعاشات	8.993 مليون ملف

عدد أصحاب المعاشات والمستحقين	10,447 مليون مواطن
قيمة المعاشات المنصرفة شهرياً في 2020/06/30	15,281مليار جنيه
قيمة المعاشات المنصرفة شهرياً في 2021/02/01	18,245 مليار جنيه
الحد الأدنى للمعاش	900 جنيه

* المصدر: تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثانيا : الاجراءات التى اتخذتها التأمينات الاجتماعية بشأن كورونا:

فى ضوء القانون رقم 24 لسنة 2020 بشأن القواعد المالية التى يتطلبها التعامل مع التداعيات التى يخلفها فيروس كورونا قامت الهية القومية للتأمين الاجتماعى بالاتى :

1- عدم توقيع إجراءات حجز جديدة على الشركات العاملة فى القطاعات المتضررة حتى يونيو 2020.
2- خصم ما سبق إحتسابه من مبالغ إضافية عن مستخلصات عمليات المقاولات المستحقة السداد عن الفترة من 2020/3/24 حتى 2020/4/16 .
3- فى حال تقدم أى من الشركات العاملة فى القطاعات المتضررة بطلب للسداد الجزئى للربط الشهرى يتم قبول الطلب شرط سداد المنشأة بما لا يقل عن 40% من قيمة الربط الشهرى .
4- عدم إحتساب المبالغ الاضافية المستحقة عن الاشتراكات التأمينية عن الفترة من 2020/4/1 وحتى 2020/6/30 .
5- منح الخطابات أو الشهادات التأمينية لتسيير مركباتها لمد ثلاثة أشهر يمكن تجديدها لمدد مماثلة حال الالتزام من جانبها بالتقسيط أو سداد ال40% من قيمة الربط الشهري خلال المدة المحددة لكل منها .
6- فى حال وجود قضايا متداولة (جنح تبديد حصة العمال) يتم قبول قيم المبالغ المحرربها الجنحة واعتبارها مقدم تقسيط وتقسيط باقي المديونية ومنح صاحب العمل خطاب يفيد التصالح .
7- صدر المنشور رقم (3) لسنة 2020 والذى تضمن مد أجل سداد الاشتراكات التأمينية لقطاعي السياحة والطيران ومد أجل التيسيرات السابقة فى المنشور (1) لسنة 2020 بشرط عدم الاستغناء

عن كل أو بعض العمالة الموجودة بالمنشأة أو عدم الانتقاص من أجور العاملين نتيجة تداعيات فيروس كورونا.

8- زيادة منافذ صرف المعاشات أثناء ازمة كورونا لمنع الزحام والتكدس .

عدد القائمين بصرف المعاش وفقاً لجهات الصرف في 2021/02/01

جهة الصرف	عدد القائمين بالصرف		
	حكومي	عام وخاص	إجمالي
منافذ الصرف	322,316	1,438,972	1,761,288
البنوك والبريد (ACH)	2,301,166	3,092,401	5,393,567
البريد	714,038	817,693	1,531,731
الإجمالي	3,337,520	5,349,066	8,686,586

* المصدر: تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثالثا : الفرص والتحديات أمام التأمينات الاجتماعية :

الفرص :

بإصدار القانون رقم 148 لسنة 2019 كان هناك العديد من الفرص أمام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى تمثلت فى الاتى :

1- فض التشابكات المالية بين الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومى بشكل جذرى ومنع ظهور تشابكات مالية فى المستقبل نتيجة استيداع أموال التأمينات طرف وزارة المالية.
2- حوكمة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
3- تغيير نظام تمويل التأمين الإجتماعى من التمويل الكلى إلى التمويل الجزئى.
4- اتباع نظام الموازنة السنوية فى تأمين البطالة والحقوق المالية لتأمين المرض.
5- دمج أجر الإشتراك التأمينى الأساسى والمتغير فى الأجر الشامل "الأجر التأمينى ".
1- 6-إنشاء صندوق مستقل لإستثمار أموال التأمين الإجتماعى بإدارة محترفة.
6- إنشاء صندوق للإستثمار العقارى تخصص له أراضى من الدولة.

7- توحيد نسب إشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لمختلف فئات المؤمن عليهم.(عاملين لدى الغير – أصحاب الأعمال – العاملين المصريين بالخارج).

8- تخفيض نسب إشتراكات التأمين الإجتماعى وعلى الأخص العمالة غير المنتظمة بإعفائهم من حصة صاحب العمل.

9- الحفاظ على المزايا السارية فى قوانين التأمين الإجتماعى الحالية وعلى الأخص حقوق المستحقين فى المعاش.

10- معالجة أجر حساب الحقوق التأمينية بمتوسط نسب التضخم خلال مدد الاشتراك.

11- تقرير زيادة دورية للمعاشات بالقانون يتحملها نظام التأمين الإجتماعى، مع تقرير استحقاقها لمعاش العجز الجزئى الإصابى غير المنهى للخدمة.

12- اتباع نظام الإشتراكات المحددة فى نظام المكافأة.

13- إنشاء نظام للمعاش الإضافى يقوم على نظام الاشتراكات المحددة لأصحاب الدخول المرتفعة.

14- تشديد العقوبات لمنع التهرب التأمينى ، والمحافظة على حقوق المؤمن عليهم.

التحديات :

1- التشابك المالي لنظام التأمين الإجتماعى المصري مع الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي.

2- تدني عوائد الاستثمار على أموال التأمينات الإجتماعية.

3- العجز الشديد في التوازن المالي (اكتوارى – نقدى).

4- التهرب التأميني (عدم الإعلان عن الأجورالحقيقية وعدم التأمين على كامل القوى العاملة لدى صاحب العمل).

5- إزدياد حالات المعاش المبكر ، مما ترتب عليه ان اصبح الاستحقاق للمعاش المبكر افضل من الاستحقاق لبلوغ السن.

6- تدني قيم المعاشات.

نتائج البحث:

1- لقد اثرت ازمة كورونا علي التجارة الدولية بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد.

2- تحمل جائحة كورونا في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية وإن كانت الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضعفة .

3- أن فيروس كورونا لايمثل المعاناة البشرية التي يواجها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوي الاقتصادي ايضا

4- لقد تأثر الاقتصاد المصري كثيرا بسبب هذه الازمة التي ظهرت في بداية العام الجاري وقد أعاقت تقدم الاقتصاد المصري بعد أن كان يسير في طريقه نحو النمو والانتعاش الجيد .

5- تأثر المؤشرات الاقتصادية بجائحة كورونا فقد انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2020/2019 بمقدار 0.6 نقطة كما شهد شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهورا مستمرا خلال الفترة فبراير-أبريل 2020 مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ 18.8 % في نهاية الفترة كما انخفض صافي الاحتياطات الدولية بقيمة 9.5 مليار دولار خلال الفترة من فبراير-مايو 2020.

6- انخفضت إيرادات قناة السويس إبتداءً من أبريل 2020 مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة.

7- لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين بنسبة انخفاض 100%، أما قطاع السكك الحديدية فقد إنخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة 55.7% خلال الفترة من فبراير-أبريل 2020.

8- شهد معدل التغير السنوي للواردات والصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) أقصى انخفاض له منذ يناير 2019

9- انخفض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير 2019.

10- اتخذت الدولة المصرية العديد من الاجراءات لمواجهة فيروس كورونا مثل خفض اسعار الغاز والكهرباء

11- يعتبر التأمين الاجتماعى " مجموعة الوسائل الوقائية والعلاجية المقررة لحماية الأفراد من المخاطر الإجتماعية وتحقيق الأمن الإقتصادى لهم ".

12- تشترك التأمينات الإجتماعية مع السياسة الإجتماعية للدولة فى هدف مشترك ألا وهو تحقيق الأمن الإقتصادى للأفراد وتحريرهم من العوز والحاجة.

13- يحقق التأمين الاجتماعى الحماية والحياة الكريمة من خلال تغطية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ايضا وخاصة بعد صدور القانون 148 لسنة 2019 .

14- تأثرت التأمينات الاجتماعية بجائحة كورونا من خلال انخفاض الايرادات وزيادة النفقات "حالات الصرف"وايضا إنخفاض العوائد على الاموال المستثمرة.

15- اتخذت التأمينات الاجتماعية العديد من الاجراءات للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا على عملاء الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .

16- تواجة التأمينات الاجتماعية العديد من التحديات كما أن لها الكثير من الفرص .

17- يعد نظام التأمين الإجتماعى من مظاهر الديمقراطية حيث أنه يمنح الطبقات الفقيرة المستوى اللائق الذى يتيح لها القدرة على المشاركة فى الحياة الإجتماعية والسياسية كما يؤدى لتقوية روح التضامن بين أفراد المجتمع مما يدعم استقرار السلطة السياسية .

توصيات البحث:

1- ضرورة عادة النظر فى الاولويات الحكومة لتوجيه المواد حيث يجب زيادة الانفاق على التطوير والبحث العلمى والابتكار والاستثمار فى النظم الوقائية .

2- مراعاة تطوير وتحديث البنية التحتية المعلوماتية حيث تعتبر إحدى الادوات الهامة التى استخدمت خلال الازمة .

3- يجب على الدولة مراعاة اثر القرارات التى تتخذها بشأن الازمة على المدى المتوسط والطويل مثل القررات الضربية والجمركية واسعار الفائدة ونظم الاقتراض.

4- يجب التشجيع على الصناعة المحلية والتقليل من الوردات حيث يجب الاسراع باستراتيجية "الاحلال محل الوردات " .

5- يجب مراعاة الشرائح الاجتماعية الاكثر تضررا من جائحة كورونا وتوجيه المزيد من الدعم لهم حتى يمكنهم الصمود ومواجهت اعبائهم المعشية .

6- تنسيق الجهود بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى للحد من تداعيات الازمة على الفئات الضعيفة والغير قادرة .

7- على التأمينات الاجتماعية اتخاذ المزيد من الاجراءات لتقليل من حدة الازمة حيث تعتبر من الادوات الهامة للحماية الاجتماعية .

8- يجب على التأمينات الاجتماعية تنويع اوجه استثمار أموالها حتى لاتتعرض لمخاطر ضعف الملاءة المالية نتيجة ارتفاع حالات صرف المعاشات وقلت الايرادات بسبب جائحة كورونا .

9- على التأمينات الاجتماعية دراسة الفرص المتاحة لديها لاستغلالها للتخفيف من حدة الجائحة .

10- ضرورة مواجهت التامينات الاجتماعية التهرب التأمينى بكل حزم وصرامة واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة .

11- ضرورة مراعاة التأمينات الاجتماعية للمتعثرين فى السداد بسبب جائحة كورونا باعطائهم المزيد من التسهيلات فى السداد .

المراجع:

1. أحمد حسن البرعى ، المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها فى القانون المعاصر، دار الفكر العربى ، 1983.
2. أحمد عبد التواب محمد بهجت ، مبادئ فى قانون التأمينات الاجتماعي ، 2001.
3. التعريفات للجرجانى ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، بدون تاريخ.
4. أمال عثمان ، قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 والقوانين المعدلة ، وزارة التأمينات ، 1987.
5. برهام عطا الله ، أموال التأمينات الاجتماعية إلى أين ، الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، أول مايو 2006.
6. برين عبد الرحمن ، المرجع فى شرح أحكام نظم التأمين الاجتماعى المطبقة فى مصر ، كتاب العمل ، يونيو 2007.
7. جلال محمد إبراهيم ، شرح قانون التأمينات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، 2001
8. حسام الدين كامل الأهوانى ، أصول قانون التأمين الاجتماعى ، دار أبو المجد للطباعة ، 1999.
9. رمضان أبو السعود ، الوجيز فى شرح قوانين التأمين الاجتماعى ، الطبعة الأولى ، 1979.
10. سامى نجيب ، دراسات فى التأمين ، المبادئ النظرية والتطبيقات العملية والجوانب التطبيقية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1986.
11. سامى نجيب ، التأمينات الاجتماعية ، أسس ومبادئ التأمين الاجتماعى ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، 1998.

التقارير :

تقارير الحسابات الختامية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

المواقع الالكترونية :

https://demcac.de

https://www.capmas.gov.eg